

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



دُرَّةُ تَعَاظُرِ الْعُقُلِ وَالنَّفَلِ

لِلْإِبْنِ تَيْمِيَّةَ
أَبِي الْعَبَّاسِ تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ

تحقيق
الدكتور محمد درشاد سالم

طبع على نفقة
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وفقه الله

الطبعة الثانية
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء الأول

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

أما بعد ، فهذا هو الكتاب الثانى من كتب ابن تيمية الكبيرة بعد كتاب « منهاج السنة النبوية » الذى أسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننى على إتمامه قريبا ، وهو الثالث من المؤلفات بعد « منهاج السنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل » .
وكتبنا هذا هو فى تقديرى أعظم وأجل ما ألف ابن تيمية على الإطلاق ، وكنت أتمنى دائما لو يسر الله تعالى لى أمر نشره ، فلما دعيت للعمل بمركز تحقيق التراث بدار الكتب وجدت الفرصة سانحة لذلك ، وشجعنى على هذا الأمر الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى وكيل وزارة الثقافة ، جزاه الله عنا خير الجزاء ، فقد كان خير عون لى فى مدة عملى التى استغرقت أكثر من عام .

ولعل فى هذا الكتاب خير درس لأولئك الذين يجادلون فى قضية إحياء التراث ونشره ، فقد عُرف هذا الكتاب منذ طبع على هامش كتاب « منهاج السنة » بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، وظن أكثر الناس أن الكتاب لا يتجاوز هذا الذى نشر على هامش أجزاء « منهاج السنة » الأربعة .

والواقع أن ذلك الذى نشر لاي زيد على ثلث حجم الكتاب الحقيقى ، والأجزاء التى لم تنشر من هذا الكتاب أهم بكثير من الأجزاء التى نشرت .

عنوان الكتاب وعدد مجلداته :

كل الذين ترجموا لشيخ الإسلام ابن تيمية ذكروا هذا الكتاب على أنه أهم مؤلفاته . وقد ذكروا له أكثر من عنوان ، كما ذكره ابن تيمية نفسه وسماه بأكثر من اسم .

وأحسب أن كتاب « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » لابن عبد الهادي بن قدامة المقدسي هو أهم ما نجمده بين أيدينا اليوم مما كتب في ترجمة ابن تيمية . وقد نقل كلاما للذهبي ذكر بعده ^(١) : « ثم ذكر بعض تصانيفه وقال : ومنها كتاب في الموافقة بين المعقول والمنقول في مجلدين » . وعلق ابن عبد الهادي بقوله : « قلت : هذا الكتاب — وهو كتاب درء تعارض العقل والنقل — في أربع مجلدات كبار . وبعض النسخ به في أكثر من أربع مجلدات ، وهو كتاب حافل عظيم المقدار ، رد الشيخ فيه على الفلاسفة والمتكلمين . وله كتاب في نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشي على هذا الكتاب ^(٢) » .
وذكر ابن القيم نفس الكلام ، وسماه بنفس الاسم ، وقال إنه يقع في أربعة مجلدات ^(٣) . وكذلك فعل ابن رجب الحنبلي إلا أنه قال : أربع مجلدات كبار ^(٤) .

(١) العقود الدرية ، ص ٢٥ ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقى ، ط . محمود توفيق ، القاهرة ،

١٣٥٦ / ١٩٣٨ .

(٢) المراجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

(٣) أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق دة صلاح الدين المنجد ،

ط . دمشق ، ١٣٧٢ / ١٩٥٣ .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٣ .

واختصر بعض المترجمين العنوان فقالوا : تعارض العقل والنقل ، كما فعل الصفدى فى كتابه « الوافى بالوفيات »^(١) ، وتابعه على ذلك ابن شاكركن الكنى^(٢) ، وإن كان قد ذكر العنوان كاملا وعلق بنفس تعليق ابن عبد الهادى تقريبا فى موضع آخر^(٣) .

أما البزار فى كتابه « الأعلام العلية فى مناقب ابن تيمية » فيقول : « ومنها (أى مؤلفاته) ما يبلغ سبع مجلدات كالجمع بين العقل والنقل »^(٤) وينقل ذلك عنه مرعى بن يوسف الكرمى فى كتابه « الكواكب الدرية فى مناقب الإمام ابن تيمية »^(٥) . وسمى الشيخ محمد جميل الشطى الكتاب « رد تعارض العقل والنقل » وذلك فى كتابه « مختصر طبقات الحنابلة »^(٦) وهو الذى اختصره عن طبقات العليمى وذيل هذه الطبقات لكامل الدين الغزى .

وتكلم ابن قيم الجوزية عنه فى كتابه « طريق المجرتين وباب السعادتين » فقال فى موضع : « ... ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو « بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح » فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير فى بابيه ، فإنه

(١) ج ٦ ص 24 مخطوطة اكسفورد رقم 3154, 21 .

(٢) فوات الوفيات ٧٨/١ ، وتابعه على ذلك الآلومى فى كتابه « جلاء العينين فى محاكمة الأحمدين » ص ٦ ، ط . المدنى ، القاهرة ، ١٩٦١/١٣٨١ ؛ وإسماعيل باشا محمد فى الذيل على كشف الظنون ، ع ٢٩٤ (ط . استانبول ١٣٦٤ / ١٩٤٥) .

(٣) المرجع السابق ٦٩/١ . ورجح الأستاذ المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحيد أن العنوان هو : دفع التعارض العقل والنقل ، وأشار فى الهامش إلى أن عنوان الكتاب فى نسختين « دى التعارض » .

(٤) ص ٦ (مخطوط) .

(٥) ص ١٥٣ (ضمن مجموع ، ط . القاهرة ، ١٣٣٩) .

(٦) ص ٥٥ (ط . مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٣٩) .

(٧) طريق المجرتين ، ص ١٩٥ ، ط . المنيرية ، ١٣٥٧ .

هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها، نخرت عليهم سقوفه من فوقهم ، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث ، وأحكمها ورفع أعلامها، وقررها بجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة، بخاء كتابا لا يستغنى من نصيح نفسه من أهل العلم عنه ، بفزاه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل جزاء ، وجزى العلم والإيمان عنه كذلك ^(١) .

أما ابن تيمية نفسه فقد سماه في أغلب كتبه «درء تعارض العقل والنقل» كما فعل ذلك في أكثر من موضع من كتابه «منهاج السنة النبوية» ^(٢) وفي كتابه «رد على المنطقيين» ^(٣) إلا أنه سماه في موضع آخر من الكتاب «بيان درء تعارض الشرع والعقل» ^(٤) . أما في كتابه «النبوات» ^(٥) فهو يسميه «كتاب منع تعارض العقل والنقل» ، وفي كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» أسماه «رد تعارض العقل والشرع» ^(٦) ، بينما عنوان له في كتابه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» فقال : «رد تعارض العقل والنقل» ^(٧) .

أما عنوانه في نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة فنجد منها «بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» وهو عنوانه في أحد جزئي مخطوط مكتبة أصفية

(١) انظر أيضا تعليق محقق كتاب «رد على المنطقيين» ص ٢٥٣ ت ٢ .
(٢) ٣ / ٧٠ ، ١٠٦ ، ١١١ (ط . بولاق) . وفعل ذلك أيضا في رسالته «فصل في وجوب اختصاص الخالق بعبادته والتوكل عليه» ص ٢٢٥ (مخطوطة) وفي أكثر من موضع من كتابه «الصفدية» (وهو مخطوط) .

(٣) ص ٢٥٣ ، ٢٧٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٣٢٤ .

(٥) ص ٥٢ .

(٦) ٣ / ٢٦٧ (ط . المدني ، القاهرة ، ١٣٧٩ / ١٩٥٩) .

(٧) ص ٦٥ ، ط . مطبعة الإمام ، القاهرة ، ١٣٦٦ / ١٩٤٧ .

الجزء الأول

ومخطوط رامبور ج ١ رقم ١٥٧٠ . واختصر العنوان في بعضها إلى « كتاب العقل والنقل » (رامبور ج ٢ رقم ١٥٦٩) وطلعت ج ٢ (علم الكلام ٥٠٨) .
أما الجزء الأول من مخطوط آصفية والجزء الأول من مخطوط رامبور فالعنوان فيهما هو « فسطاط الإنصاف والعدل في درء تعارض العقل والنقل » .
أما عنوان الجزء الثالث وهو مخطوط دبان ، والرابع — الأخير — وهو مخطوط التيمورية بدار الكتب فهو « كتاب الجمع بين العقل والنقل » .
وعنوان مخطوط استانبول « الجمع بين المعقول والمنقول » . وعنوان الجزء الأول من مخطوط طلعت (علم الكلام ٥٠٨) « درء تعارض العقل والنقل » .
ومما سبق يتبين أن عنوان « درء تعارض العقل والنقل » هو أكثر العناوين ورودا في كتبه وذكرها في كتب تلاميذه المترجمين له ، ولذلك اخترته كعنوان لكتابنا هذا .

تاريخ تأليف الكتاب

يذكر ابن تيمية في كتابنا هذا ما يلي^(١) : « وقد بسطنا الكلام على [ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات] ظنية ... ، وقد كنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفنا قديما من نحو ثلاثين سنة ، وذكرنا طرفا من بيان فساد في الكلام على « المحصل » وفي غير ذلك » .

وكننت قد ذكرت في مقدمة « منهاج السنة »^(٢) ما يلي : « فإذا افترضنا أنه ألف الكتاب الأول وهو في العشرين من عمره تقريبا ، فإن كتاب « درء تعارض

(١) ص ٢٢ ، وقد استنتج الأستاذ عبد الرحمن الوكيل في مقدمته لطبعة السنة المحمدية (ص ٥٦) من ذلك أن ابن تيمية ألف كتابه وقد قارب الستين .

(٢) ص ١٦ (م) .

العقل والنقل « يكون قد ألف وابن تيمية يقارب الخمسين عاما ، ونحن نعلم أن ابن تيمية ولد سنة ٦٦١ فيكون قد ألف كتاب « العقل والنقل » حوالي سنة ٧١٠ » .

وهذا — بالطبع — على أساس افتراض أقل سن يمكن أن يؤلف فيها ابن تيمية كتابه الأول .

غير أننا نملك دليلا واضحا يمكن أن نستنتج منه تاريخ تأليف الكتاب بصورة أدق وأقرب إلى الصواب . وقد سبق أن نقلنا عن ابن عبد الهادي أن ابن تيمية : « له كتاب في نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشي على هذا الكتاب ^(١) » .

فإذا علمنا أن كمال الدين بن الشريشي توفي سنة ٧١٨ ، وقدرنا أنه ألف كتابه في الرد على كتاب « درء تعارض العقل والنقل » سنة وفاته — على الأكثر — فيكون كتاب ابن تيمية قد ألف ، على أبعد التقديرات ، قبل شوال سنة ٧١٨ هـ .

وعلى ذلك يمكننا أن نبدأ فنقول إن كتابنا ألف فيما بين سنتي ٧١٠ و ٧١٨ . وقد قضى ابن تيمية سبع سنوات في مصر (٧٠٥ — ٧١٢) سجن فيها مرتين وكانت سنوات مضطربة ، ثم عاد إلى دمشق في أول يوم من شهر ذى القعدة سنة ٧١٢ ^(٢) واستقر فيها وتفرغ للتأليف ، ويحدثنا ابن عبد الهادي عن ذلك فيقول : ^(٣)

(١) العقود الدرية ، ص ٢٦ . وذكر ذلك أيضا ابن القيم ، والصفدي ، وابن شاكر ، وابن رجب في المواضع السابق ذكرها من مراجعهم ، انظر ما سبق ص ٤ — ٥ .

(٢) كمال الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي الرازي البكري الشافعي وكيل بيت المال وشيخ دار الحديث وشيخ الرباط الناصري ، ولد سنة ٦٥٣ وتوفي في شوال سنة ٧١٨ وهو منوجه إلى الحج . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٧/٦ ؛ الدرر الكامنة ٢٦٧/١ — ٢٦٨ ؛ فوات الوفيات ١٠٩/١ .

(٣) العقود الدرية ، ص ٢٩٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

« ثم إن الشيخ رحمه الله بعد وصوله من مصر إلى دمشق واستقراره بها ، لم يزل ملازماً للاشتغال والأشغال ، ونشر العلم وتصنيف الكتب ، وإفناء الناس بالكلام والكتابة المطولة وغيرها ، ونفع الخلق والإحسان إليهم ، والاجتهاد في الأحكام الشرعية » .

ولذلك فإننا نستبعد أن يكون هذا الكتاب قد ألف بمصر ، ونرجح أن يكون قد ألف في هذه الفترة ، ولعل مما يؤكد هذا الذي رجحناه أن ابن تيمية يتكلم في ص ٢٥ (ج ١) من كتابنا هذا فيقول : « ولما كنت بالديار المصرية سألني من سألني من فضلائها ... الخ » ولو كان بمصر وهو يكتب كتابنا ما قال هذا الكلام . ويمكننا أن نعود فنحدد تاريخ التأليف بصورة أدق فنقول إنها بين سنتي ٧١٣ - ٧١٧ ، وذلك إذا لاحظنا أنه وصل إلى دمشق في آخر سنة ٧١٢ ، وأن ابن الشريشي احتاج إلى وقت يقرأ فيه كتاب ابن تيمية ، ثم يؤلف فيه كتاباً في الرد عليه ، وذلك قبل وفاته في شوال سنة ٧١٨ .

وابن الشريشي كان مقياً بدمشق . ويحدثنا ابن كثير عنه فيقول إنه تولى في صفر سنة ٧٠٣ نظارة الجامع الأموي ثم عزل نفسه في رجب من السنة نفسها ، ولما قدم الأقرم نائب السلطنة إلى دمشق تكلموا معه « ... فعين الخطابة لشرف الدين الفزاري ، وعين الشامية البرانية ودار الحديث للشيخ كمال الدين ابن الشريشي ، وذلك بإشارة الشيخ تقي الدين بن تيمية » .

(١) البداية والنهاية ٢٨/١٤ .

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة .

ويذكر لنا ابن كثير من أحداث سنة ٧٠٨ أن ابن الشريشي عزل فيها نفسه عن وكالة بيت المال ولم يقبل أن يعود إليها، واستمر معزولا إلى يوم عاشوراء من السنة الآتية (سنة ٧٠٩)، وجُدد تقليده وخلع عليه في الدولة الجديدة^(١). وهذا كله يجعلنا نرجح أن ابن الشريشي ألف كتابه في الرد على ابن تيمية في دمشق وبعد عودة ابن تيمية إليها كما سبق أن أوضحنا.

موضوع الكتاب

يبدأ ابن تيمية هذا الكتاب - بعد الخطبة - بما يلي :

« قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل ، أو النقل والعقل ، أو الظواهر العقلية والقواطع العقلية ، أو نحو ذلك من العبارات ، فلما أن يُجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين التقيضين ؛ وإما أن يُردا جميعا ، وإما أن يقدم السمع ، وهو محال ، لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل ، والقدح في أصل الشيء قدح فيه ، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يتأول ، وإما أن يفوض . وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ، ولم يمتنع ارتفاعهما » .

ويقول ابن تيمية إن هذا هو « قانون كلي » عند الرازي وأتباعه، وإن طائفة قد سبقتهم إليه منهم الغزالي والقاضي أبو بكر بن العربي والجويني والباقلاني^(٢).

(١) نفس المرجع ٤٨/١٤ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٤ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٥ - ٦ .

وهؤلاء المتكلمة أهون شأنًا من الجهمية والفلاسفة الذين يزعمون أن نصوص الأنبياء غير مطابقة للحقيقة ، وإنما كَذَّبَها الأنبياء على العوام لأن من مصلحة العوام أن يخاطبوا بما يوافق عقولهم . وقد وضع الفلاسفة قانونهم على هذا الأصل ، كالقانون الذي ذكره ابن سينا في رسالته الأضحوية^(١) ، وهو في الجملة رأى الفلاسفة ومتفلسفة الصوفية مثل ابن عربي وابن سبعين والمهروردي المقتول وملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء^(٢) .

والنص الذي أورده ابن تيمية في مستهل كتابه هو تلخيص لكلام الرازي في كتبه المختلفة في هذه النقطة .

يقول الرازي في كتابه « أساس التقديس في علم الكلام » : « اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة نقليسة يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :

إما أن يُصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يبطل ، فيلزم تكذيب النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل . لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية

(١) دره ... ، ص ٩ .

(٢) دره ، ص ١٠ - ١١ .

(٣) ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ط . مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٥٤ / ١٩٣٥ .

القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لمخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل الثقيلة عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا ، وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل الثقيلة إما أن يقال إنها غير صحيحة ، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل ، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يحز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى .

فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات ، وبالله التوفيق .
ويقول الرازي في كتابه « المطالب العالِيَّة^(١) » :

« الثامن : ويتوقف على سلامتها عن المعارض العقلي ، وأن آيات التشبيه كثيرة ، ولكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها ، فكذا هاهنا .

وأيضا فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل : لا يمكن تصديقها معا ، وإلا لزم تصديق النقيضين .

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية ، لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية ، فترجح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل .

(١) مخطوط رقم ٤٥ توحيد (م) بدار الكتب ، ص ٣١٠ .

ولما كان العقل أصلاً للنقل ، كان الطعن في العقل موجبا للطعن في العقل والنقل معا ، وإنه محال .

فلم يبق إلا القسم الرابع ، وهو القاطع لمقتضيات الدلائل العقلية القطعية ، وحل الظواهر الثقيلة على التأويل .

فثبت بهذا أن الدلائل النقية يتوقف الحكم بمقتضياتها على عدم المعارض العقل ، إلا أن ذلك مظنون لا معلوم ^(١) .

ويقول الرازي في كتابه « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ^(٢) » :

« مسألة : الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة : عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ، وإعراؤها وتصريفها ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة ، وعدم الإضمار ، والتأخير والتقديم ، والنسخ ، وعدم المعارض العقل الذي لو كان لرح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضى القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه ، وإذا كان المستج ظنيا فما ظنك بالنتيجة ^(٣) » .

وأما في كتاب « نهاية العقول » فيقول ^(٤) :

« ... وذلك أنا لو قدرنا قيام الدليل العقل القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي ، فلا خلاف من أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليل السمعي ، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى دليل العقل ، فإما أن يكذب العقل ، أو يؤول النقل .

(١) وانظر أيضا نفس المرجع ، ط ٣٠٩ .

(٢) ص ٣١ (ط . الحسينية ، القاهرة ، ١٣٢٣) .

(٣) وانظر أيضا ص ٣١ - ٣٢ ؛ كتاب معالم أصول الدين (على هامش الكتاب السابق) ، ص ٩٠ .

(٤) مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ عقائد ، ط ١٣ .

فإن كذبنا العقل ، مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا بالعقل ، فحينئذ تكون صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده وبطلانه » .

على أن هذا « القانون الكلى » لم يتدعه الرازى ، وإنما أخذه عن سبقه ، وخاصة الغزالى فى رسالة « قانون التأويل » وفيها يسأله سائل عن بيان معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم ... ، وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع فى الحسن والشرطين ، وبين قول الفلاسفة : إنها أمثلة وعبارة عن الأخلاط الأربعة التى فى داخل الأجسام لتدبيرها ... الخ » ^(١) .

يذكر الغزالى فى رده على السائل عدة وصايا ، الوصية الثانية منها هى : « أن لا يكذب برهان العقل أصلا ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب فى إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب ، والشرع شاهد بالتفاصيل ، والعقل مزكى الشرع ... وإذا قيل لك : إن الأعمال توزن ، علمت أن الأعمال عرض فلا يوزن ، فلا بد من التأويل ، وإذا سمعت أن : الموت يؤتى به فى صورة كبش أملح فيذبح ، علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به ... » ^(٢) .

وأما الوصية الثالثة فهى : « أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر ، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده ، فإذا لم يظهر ، فن

(١) قانون التأويل ، ص ٤ (ط . عزت الحسينى ، القاهرة ، ١٣٥٩ / ١٩٤٠) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ - ١١ .

أين تعلم مراده ، إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميع إلا واحدا ،
فيتعين الواحد بالبرهان . ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب ، وطرق التوسع
فيها كثير ، فتي ينحصر ذلك ؟ فالتوقف في التأويل أسلم^(١) .

وقد ذكر ابن تيمية في مستهل كتابه قانون الرازي الكلي ثم ذكر أن الغزالي سبقه
إليه ، وأن الغزالي سبقه آخرون مثل الباقلاني والحويني^(٢) .

وقد خصص الحويني بابا في كتابه « الإرشاد » أسماء : « باب القول
في السمعيات » قال في أوله^(٣) : « اعلموا — وفقكم الله أن أصول العقائد تنقسم إلى
ما يدرك عقلا ، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا ؛ وإلى ما يدرك سمعا ، ولا يتقدر
إدراكه عقلا ، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا » .

وبعد أن تكلم الحويني عن الأقسام الثلاثة قال^(٤) : « فإذا ثبتت هذه المقدمة
فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بمقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية ،
فإن صادفه غير مستحيل في العقل ، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها ،
لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها ، فما هذا سبيله فلا وجه
إلا القطع به .

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة ، ولم يكن مضمونها مستحيلا
في العقل ، وثبتت أصولها قطعا ، ولكن طريق التأويل يحول فيها ، فلا سبيل إلى
القطع ، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت مادل الدليل السمعي على ثبوته ، وإن

(١) نفس المرجع ، ص ١١ .

(٢) درء تناقض العقل والنقل ، ص ٦ .

(٣) ص ٣٥٨ ، ط الخانجي ، ١٣٦٩ / ١٩٥٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥٩ — ٣٦٠ .

لم يكن قاطعا ، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل ، فهو مردود قطعا بأن الشرع لا يخالف العقل ، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع ، ولا خفاء به .

وقد تابع المتكلمون الفلاسفة وتأثروا بهم ، حتى الغزالي نفسه الذى قال عنه تلميذه القاضى ابن العربى : « شيخنا أبو حامد دخل فى بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فإ قدر^(١) » ، وقال عنه آخرون إنه أمرضه « الشفاء » ، أى كتاب « الشفاء » لابن سينا .

وقد أشار ابن تيمية إلى الفلاسفة وقال إنهم يسلكون طريقة التبديل مثل المتكلمين ، ولكنهم أهل الوهم والتخيل ، والمتكلمون هم أهل التحريف والتأويل^(٢) .

وذكر ابن تيمية أن ابن سينا وأمثاله وضعوا قانونا خاصا بهم فى التأويل ، كالقانون الذى ذكره فى « رسالته الأضحوية^(٣) » .

فإذا رجعنا إلى ابن سينا فى كتابه « رسالة أضحوية فى أمر المعاد » وجدناه يقول^(٤) :

« أما أمر الشرع فينبغى أن يعلم فيه قانون واحد ، وهو أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة .

ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذى ينبغى أن يرجع إليه فى صحة التوحيد — من الإقرار بالصانع موحدًا مقدسًا عن : الكم والكيف والأين والمتى والوضع

(١) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٥٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٤٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٩٠ .

(٤) ص ٤٤ — ٥١ ، تحقيق د. سليمان دينا ، ط ٠ دار الفكر العربى ، ١٣٦٨ / ١٩٤٩ .

والتغير ، حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع ، أو يكون لها جزء وجودى كى أو معنوى ، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ولا داخله ، ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنها هناك — ممنوع إلقاؤه إلى الجمهور .

ولو أتى هذا — على هذه الصورة — إلى العرب العاربة ، أو العبرانيين والأجلاف ، لتسارعوا إلى العناد ، وانفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان معدوم أصلا .

ولهذا ورد التوحيد تشبيها كله ؛ ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر الأهم شىء ، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه من التوحيد بيان مفصل ، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضه تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له .

وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى ، ولكن القوم لا يقبلونها . وإذا كان الأمر في التوحيد هكذا ، فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقادية ؟ !

ولبعض الناس أن يقولوا إن للعرب توسعا في الكلام ومجازا ، وأن ألفاظ التشبيه مثل : اليد ، والوجه ، والإتيان في ظلل من الغمام ، والحجى ، والذهاب ، والضحك ، والحياة ، والغضب ، صحيحة ؛ ولكن نحو الاستعمال وجهة العبارة يدل على استعمالها استعارة ومجازا ، ويدل على استعمالها غير مجاز ولا مستعارة بل محقة ... ثم هب أن هذه كلها مأخوذة على الاستعارة ، فإين النصوص المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض ... وإين الإشارة إلى الدقيق من المعانى المستندة إلى علم التوحيد ، مثل أنه : عالم بالذات ، أو عالم يعلم ... فظاهر من

هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون ، مقرباً ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل . ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة . وكيف يكون ظاهر الشرع حجة في هذا الباب ، ولو فرضنا الأمور الأخروية روحانية غير مجسمة ، بعيدة عن إدراك بدايه الأذهان لحقيقتها ، لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة إليها والتحذير عنها منبها بالدلالة عليها ، بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام ... فهذا كله هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصا من الناس لا عاما ، أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه الأبواب .

ويكفينا بعد ذلك في الكلام عن موقف سائر الفلاسفة من هذه القضية، أن نعرض بإيجاز لكلام ابن رشد الذي يقول في كتابه « مناهج الأدلة في عقائد الملة » : « ... إن الشريعة قسمان : ظاهر ومؤول ، وإن الظاهر منها هو فرض الجمهور ، وإن المؤول هو فرض العلماء ، وأما الجمهور ففرضهم فيه حملة على ظاهره وترك تأويله ، وإنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور » . ويقول ابن رشد أيضا في كتابه « فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال » : « ... فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بوجود ما ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سُكت عنه في الشرع أو عُرف به ... وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان أو مخالفا ، فإن كان موافقا فلا قول هناك ، وإن كان مخالفا طلب هناك

(١) في الأصل (ص ٥١) : محتج به ، والتصويب من كتابنا كما سيأتي في موضعه في الجزء الثالث بإذن الله .

(٢) ص ١٣٢ — ١٣٣ ، تحقيق د . محمود قاسم ، ط . الأنجلو ، ١٩٦٤ .

(٣) ص ١٥ — ١٦ ، ط . صبيح ، ١٣٥٣/١٩٣٥ .

تأويله ... ونحن نقطع أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى » .

فهذه الأفاويل وأمثالها هى التى دفعت ابن تيمية إلى تأليف كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ليرد عليها ، ثم ليعين الموقف الصحيح فى هذه القضية .
ويعين ابن تيمية ذلك بوضوح فيقول ^(١) :

« ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلى ، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء ، بينا فى هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذى صدوا به الناس عن سبيل الله ، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر » .

ويذكر ابن تيمية أنه ألف من قبل مصنفين فى تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، أما كتابنا هذا فهو « فى بيان انتفاء المعارض العقلى ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً » ^(٢) .

ويرد ابن تيمية على « قانون التأويل الكلى » من وجوه عديدة بلغت أربعة وأربعين وجهاً ، ترتيبها كما يلى :

يبدأ الوجه الأول من هذه الوجوه فى ص ٨٦ من الجزء الأول .

والثانى يقع فى ص ٨٧ .

والثالث : ص ٨٧ - ١٣٤ .

والرابع : ص ١٣٤ - ١٣٧ .

والخامس : ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(١) درء ... ، ص ١٨ .

(٢) انظر ص ١٩ - ٢٠ .

والسادس : ص ١٣٨ — ١٤٤ .

والسابع : ص ١٤٤ — ١٤٨ .

والثامن : ص ١٤٨ — ١٥٦ .

والتاسع : ص ١٥٦ — ١٧٠ .

والعاشر : ص ١٧٠ — ١٩٢ .

والحادى عشر : ص ١٩٢ — ١٩٤ .

والثانى عشر : ص ١٩٤ — ١٩٥ .

والثالث عشر : ص ١٩٥ .

والرابع عشر : ص ١٩٥ — ١٩٨ .

والخامس عشر : ص ١٩٨ — ٢٠١ .

والسادس عشر : ص ٢٠١ — ٢٠٨ .

والسابع عشر : ص ٢٠٨ — ٢٨٠ .

والثامن عشر : ص ٢٨٠ — ٣٣٠ .

وببدأ الوجه التاسع عشر فى ص ٣٢٠ من الجزء الأول، ثم ينتقل ابن تيمية إلى موضوعات هى بمثابة استطرادات تتصل ببيان فساد القانون وفساد آراء المبتدعة من متكلمي وفلاسفة، مثل استدلالهم بمحدوث الحركات والأعراض، ومثل كلامهم عن الترجيح بلا مرجح، وعن التسلسل فى الحوادث وغير ذلك من الموضوعات التى تتصل بقولهم بقدم العالم .

وقد ارتبطت هذه الموضوعات بموضوعات أخرى هى تطبيقات على القواعد التى يقول بها ابن تيمية، ولذلك نجد فى الجزئين الأول والثانى يعرض لأكثر المشكلات الكلامية مثل مشكلة كلام الله والاستواء والعلو، وحلول الحوادث بذاته تعالى وغير ذلك من المشكلات .

ويبدأ الوجه العشرون مع بداية الجزء الثالث من الكتاب ، وتستمر سائر الوجوه كلها في هذا الجزء إلى ص ١٢٩ (مخطوطة دبلن) حيث نجد الوجه الأخير (الرابع والأربعين) .

ولا يمكنني هنا أن أعرض لموضوعات الكتاب وأبوابه المختلفة ، ولكن أكتفى بالإشارة إلى النقاط الهامة التي جاءت في الكتاب وخاصة في الجزء المخطوط .

لقد شغلت مسألة « العلو » جزءا كبيرا من الكتاب ، وتعرض ابن تيمية لما يذكره الرازي عن « الجهمية » و « الفوقية » ، كما تعرض لما يذكره ابن سينا في كتابه « الإشارات والتنبيهات » عن القضايا الوهمية أو الوهميات ، ومنها الاعتقاد بوجود الله سبحانه في جهة ، وأنه يمكن الإشارة إليه . وقد أسهب ابن تيمية في تفنيد كلام الرازي وابن سينا ، واستشهد في كلامه بنصوص كثيرة من كتب أئمة أهل السنة والسلف في تأييد وجهة نظره وفي ذم آراء المبتدعة وذم علم الكلام وأهله .

ولعل أهم موضوع عرض له ابن تيمية بعد ذلك هو الكلام عن إثبات وجود الله سبحانه ، وعن طريقة معرفة الله تعالى وهل النظر واجب في ذلك أم أن معرفته سبحانه فطرية وضرورية ، وقد أداه هذا البحث إلى استطرادات هامة وقيمة ، وتعد بحق من أروع وأعظم ما كتب في مسائل النظر العقلي الإسلامي .

وهو بهذا الصدد يعقد مقارنات بين أقوال أئمة الفلاسفة . ومن ذلك مثلا إيراد رد الغزالي على الفلاسفة - في قولهم بالعلية - في كتابه « تهافت الفلاسفة » ، ثم يذكر نقد ابن رشد له في « تهافت التهافت » ويبين وجه الصواب والخطأ

في كلام كل منهما، وينقل عن ابن رشد اعترافه بصحة نقد الغزالي لو وجه كلامه إلى ابن سينا، ولكن الفلاسفة القدماء — كما يذكر ابن رشد — لم يقولوا بذلك . وابن تيمية يوافق ابن رشد في نقده لابن سينا ، ويقرر أن الرازي والآمدي وغيرهما إنما وقعوا في التناقض لسلوكهم مسالك ابن سينا .

ويقرر ابن تيمية أن ابن رشد قد تفتن لفساد أقوال ابن سينا، أفضل متأخرى الفلاسفة، وهي مع فسادها "عند التحقيق خير مما ذكره أرسطو وأتباعه"، فإذا كان هذا فاسداً فذاك بطريق الأولى .

وقد خلط ابن سينا بين كلام المتكلمين والفلاسفة في مسألة المحدث والقديم والممكن والواجب ، ومع اختلاط أقواله وفسادها فإن "خيار ما يوجد في كلام ابن سينا فلأنما تلقاه من مبتدعة متكلمة أهل الإسلام" .

ويرجح ابن تيمية كلام أرسطو على كلام ابن سينا من جانب ، كما يرجح كلام ابن سينا على أرسطو وابن رشد وأتباعهما من جانب آخر (ظ ٢٤٥ دبان) .

ويمرض ابن تيمية بعد ذلك لقول الفلاسفة بالعقول العشرة والأفلاك، ويذكر أقوال ابن سينا والغزالي وابن رشد في هذه المسألة، ويقرر أن ما يقوله ابن رشد في «تهافت التهافت» عن حركة الأفلاك الشوقية وما ينقله عن أرسطو خير من كلام ابن سينا، بل خير من كلام أرسطو نفسه، لأن مداول كلام أرسطو يدل على أن الله سبحانه سلبى وأن الأفلاك تتحرك نحوه بسبب العشق فقط ، أما ابن رشد فكأنه يجعل الله هو المحرك لها .

على أن كلام ابن رشد فيه تناقض من وجوه عدة، وقد ذكر ابن تيمية نقده لكلام ابن رشد عن حركة الأفلاك الشوقية في صفحات عدة من هذا الكتاب (ص ٢٥١ — ظ ٢٥٦) وهو ما لا نجد في سائر كتبه .

ولعل أهم موضوع عرض له ابن تيمية في الجزء الرابع من هذا الكتاب هو موضوع المعرفة الفطرية . وقد عرض ابن تيمية لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة ... الحديث " ولقوله تعالى : ﴿ فَآقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [سورة الررم : ٣٠] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٢] ، وبين آراء العلماء المختلفة في فهم أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث النبوية ، ورجح الرأي القائل بأن الفطرة هي الإسلام ، ودلل على ذلك بأدلة عقلية من الكتاب والسنة وأخرى عقلية محضة . وأحسب أن ابن تيمية في هذه الأبحاث وما اتصل بها ليس له نظير في العمق والإبداع .

تحقيق الكتاب

نسخ الكتاب

أولا - مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول = س :

هذه النسخة هي أكبر النسخ وأصحها ، وقد جاء ذكرها في فهراس كتبخانه راغب باشا (المطبوع باستانبول سنة ١٣١٠) في ص ٥٤ رقم ٧٢٧ تحت عنوان « الجمع بين المعقول والمنقول » والمؤلف : ابن تيمية .

وأوصاف مميزة : ابتدائها يتلر نقصاندر = بدايته ونهايته ناقصتان .

وقد حصلت على فيلم من هذا المخطوط سنة ١٩٥٦ ، وجاء في البيانات المرسلة إلى أن مقاس الصفحات ٢٧ سم × ٣٧ سم وأن عدد صفحاته ٣٢٩ (والصواب ٣٣٨) ورقة .

والخطوط كتب بخط معتاد واضح جميل منقوط شكاك حروفه ، ولكن أوراق
الخطوط أصابها فساد وتلف ظهر في المصورة في بعض الصفحات . ومسطرة
الصفحات ٢٥ سطرا وفي كل سطر حوالى ١٥ كلمة .

وتوجد عبارات ساقطة من الأصل أكلها النسخ في هوامش بعض الصفحات ،
كما أن الخطوط تكثر فيها « التخريجات » وهى عبارة عن صفحات ساقطة
من الأصل يضيفها النسخ في أوراق صغيرة ملصقة في وسط الصفحات ويشير
في الأصل إلى مكانها . وقد رقت الصفحات بأرقام عربية في أعلى الجانب الأيسر
منها ، وظهرت بعض هذه الأرقام في الصورة ، والأرقام على وجه الصفحات فقط
دون ظهرها .

وكتب في الصفحة الأولى من الخطوط بخط مخالف لخط نسخ الخطوط كلام
يبدأ في منتصف السطر الأول منه بعبارة :

الله حسبي وبه ثقى .

ثم يأتى الكلام التالى :

« هذا كتاب لابن تيمية من أعلم علماء الحنابلة ، المتفرد فيما بينهم بأقوال وآراء ،
وصاحب الوقائع المعروفة في عصره مع الفضلاء والأمرء ، وضعه في الموافقة
بين المعقول والمنقول ، خالف فيه جمهور المتكلمين والأصوليين من أهل السنة
وغيرهم من الفرق الإسلامية ، موردا عليهم عجائب إیرادات تدل على كمال تضلعه
في العلوم ، وغرائب إشكالات تشهد بعلو كعبه في الفنون ، ضلل فيه كثيرا من
كبار الأئمة ، ونسب جما غفيرا إلى الزندقة من مشاهير عرفاء الأمة ، لكنه يظهر
لناظر فمه أن الرجل على علته ، كيف كان تجرّه في العلوم ، واقتداره على إلزام

الخصوم ، مع ما يستفيد منه فوائد لا يستغنى عن اقتنائها الطالب ، ولا ينثنى عن اصطياها من هو في اقتناص الشوارد راغب .

وهو رحمه الله — على ما ذكره في طبقات الحنابلة — تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحنبلي . ولد ببحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وسبعمائة ، وتوفي ليلة الاثنين من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، معتقلا بقلعة دمشق .

ولكن هذه النسخة قد ملكها هكذا ساقطة منها كراستان أو أقل من آخرها ومن الأول ، أوان ولايتنا بحلب الشهاب ، سنة تسع وستين ومائة وألف ، ففعل الله يوفقنا للإتمام بحاجه النبي عليه الصلاة والسلام ، وآله وأصحابه الكرام . كتبه الفقير إلى آلاء ربه ذى المواهب ، محمد المدعويين الوزراء بالراغب ، زوده الله بالذخائر والרגائب ، آمين . »

ومن هذا نعرف أن كاتب هذا الكلام هو راغب باشا الذى عرفت المكتبة باسمه . وهو محمد راغب باشا المولود فى الآستانة سنة ١١١٠ هـ ، وقد عين واليا لحلب سنة ١١٦٨ وتوفى سنة ١١٧٦ . وقد عين واليا بمصر ما بين سنتي ١١٥٩ — ١١٦١ وذكر أنه فتك أثناء ولايته فيها بالمماليك^(١) ، وكان شاعرا أديبا .

وأما الصفحة الأخيرة من المخطوط فهي ظهر صفحة ٣٣٨ وتنتهى بالكلمات التالية : « ... الوجه الرابع : أن يقال : العقل إما أن يكون عالما بصدق الرسول

(١) انظر ترجمته فى : إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهاب ، ل محمد راغب الطباخ ، ط ٥ . حلب ؛

١٣٤٣/١٩٢٥ ؛ الأعلام ٦/٣٥٨ — ٣٥٩ .

وثبت ما أخبر به في نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالماً بذلك ، فإن لم يكن عالماً امتنع » .

وفي أعلى هذه الصفحة الأخيرة يوجد ختم الوقفية ، وهو يوجد في صفحات أخرى مثل ظهر ص ١٦٠ وكتب فيه ما يلي :

حسبي الله وحده

من الكتب التي وقفها الفقير

إلى آلاء ربه ذي المواهب

محمد المدعو بين الصدور بالراغب

وكفى عبده

وليس في صفحات المخطوطة ما يدل على اسم الناسخ ولا على تاريخ النسخ .
والمخطوطة تنقسم إلى قطعتين الأولى منهما تبدأ ص ١ وتنتهى عند ظهر ص ١٥٠ (والأرقام على وجوه الصفحات فقط كما قدمت) .

وتبدأ ص ١ بالعبارات التالية :

« الذي يجب ثبوت مداوله ، ولا يمكن أن تكون دلالة باطلة ، وحينئذ
فلو تعارض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين
التقيضين وهو محال .. » .

وهذا الكلام يقابل أوله آخر كلمة في سطر ١٨ والكلمات التي تليها من ص ٤٣
من طبعة مطبعة السنة المحمدية (١٩٥١/١٣٧٠) ويقابل أول السطر العاشر من
هامش ص ٤٢ من الجزء الأول من الكتاب المطبوع على هامش كتاب
« منهاج السنة » (طبعة بولاق) .

وآخر صفحة في هذه القطعة هي ظهر ص ١٦٠ كما قدمت ، ولا يوجد بها
إلا سطر واحد فيه ما يلي : « ممن صحب الشيوخ الجاهل وكما يظنه طائفة من
الشيوخ الجاهل ، ولهم مع ذلك أحوال نفسانية » . وبعد ذلك يوجد بياض
في الصفحة كلها فيما حدا ختم الوقفية الذي أشرت إليه من قبل .

والعبارة التي توجد في هذه الصفحة تقابل السطر الأول من ص ٢٠٣ من
الجزء الثالث على هامش « منهاج السنة » .

ومن ذلك نقبين أن هذه القطعة تقابل كل صفحات جزئى طبعة مطبعة السنة
المحمدية ، كما تقابل الطبعة التي على هامش « منهاج السنة » في الأجزاء الثلاثة
فيما عدا ٧٥ صفحة من الجزء الثالث .

ونلاحظ أن هذه القطعة يوجد فيها سقط بعد ظهر ص ١٣٠ يقابل ما يقرب
من أربعين صفحة من صفحات طبعة السنة المحمدية (٢٢٢/٢ - ٢٦٠) ، ويستمر
المخطوط بعد ذلك مقابلا لطبعة السنة المحمدية ، فنجد أن آخر صفحة في الجزء الثانى
تقابل ظهر ص ١٣١ من المخطوط كما تقابل ٦٩/٣ (بولاق) .

وتستمر المقابلة بين طبعة بولاق والمخطوطة فمثلا ١٥١/٣ (بولاق) تقابل
ظهر ص ١٤٦ ، ١٩١/٣ = ظ ١٥٥ إلى أن تنتهى إلى ٢٠٣/٣ وتقابل ظ ١٦٠
كما قدمت .

أما القطعة الثانية فهي تبدأ بأول ص ١٥١ وفي السطر الأول منها نجد ما يلي :
« الوجه الرابع والأربعون أن يقال : العقلات التي يقال إنها أصل السمع وأنها
معارضة له ليست مما يتوقف العلم بصحة السمع عليها ... الخ » .

وفي أعلى الصفحة من اليسار كتب ما يلي : الخامس عشر ، وتحتها : أول القطعة الثانية .

وتقابل هذه الصفحة ص ١٢٩ من مخطوطة دبلن وتستمر المقابلة بين المخطوطتين حتى نهاية مخطوطة دبلن فنجد مثلاً ص ١٧٧ (استانبول) تقابل ص ١٥٠ (دبلن) ، ص ٢٢٥ (استانبول) تقابل ظهر ص ٢١٥ (دبلن) ، وتنتهى مخطوطة دبلن في ظهر ص ٢٦٨ وهى تقابل ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) . وتبدأ المقابلة بعد ذلك بين مخطوطة استانبول ومخطوطة التيمورية ، إذ أن الصفحة الأولى من التيمورية التى تلى آخر صفحة من مخطوطة دبلن تقابل آخر ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) ، ثم نجد ظهر ص ٣٠٧ (استانبول) تقابل ١٠٩ (تيمورية) ، ص ٣١٢ (س) تقابل ص ١١٩ (ت) ، ص ٣١٥ (س) تقابل ص ١٢٦ (ت) ، ثم يوجد سقط كبير فى (س) يقابل ص ١٢٦ - ١٦٤ تيمورية . ثم تستمر المقابلة فنجد ص ٣١٨ (س) تقابل ص ١٧٠ (ت) ، ص ٣٢٦ (س) تقابل ص ١٨٨ (ت) ، ص ٣٢٩ (س) تقابل ص ١٩٤ (ت) ، إلى أن نجد أن آخر سطر فى ظهر ص ٣٣٠ (استانبول) فيه ما يلى : « ... لزم أن يكون جميعهم سودا ، وأما إذا قلنا كل حادث له أول فإنه يلزم ألا يكون فى الحوادث ما ليس ... » وهذا يقابل السطرين الثامن والتاسع من ص ١٩٨ (تيمورية) .

ونجد أن الصفحات الأخيرة من المخطوطة قد كتبت بخط مخالف لحط المخطوط الأصيل ، وهى تقابل صفحات من الجزء الأول ، وذلك أن الصفحات (٣٣١ - ٣٣٨) تقابل آخر ص ٥٠ - ٧٧ من الجزء الأول (ط . السنة المحمدية) وهذه الصفحات تقابل تقريباً التخریجة التى توجد مقابلة لأول ص ٥٥ إلى منتصف ص ٧٧ ط (السنة المحمدية) .

وفي هامش الصفحة التي تقابل ٢٣٧/١ ط . السنة المحمدية) كتبت عبارة
آخر المجلد الأول من (كلمة غير واضحة كأنها : نجز) خمسة .

ويبدو أن نسخة (س) كانت تقع في خمسة مجلدات آخرها هو عبارة :
« ... كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا
فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ) [سورة الملك : ١٠] وهذا مبسوط في موضع آخر . »

ثانيا - مخطوطا مكتبة آصفية (حيدر آباد) = ص

المخطوط الأول يحمل رقم ١٦٣ كلام، وكتب على الصفحة الأولى منه عنوان
الكتاب كما يلي :

« هذا فسطاط الإنصاف والعدل في درء تعارض العقل والنقل تصنيف
تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني »
وفي الصفحة التالية (ظهر الصفحة الأولى) كتب في يمين الصفحة العبارات
الآتية داخل مربعات .

داخله نمبر ٣٣٦٤

فن نمبرت ٣١١

كتاب نمبر

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب بالعبارات التالية (التي تقابل أول الكتاب) :
« بسم الله الرحمن الرحيم ، استعين (كذا) ، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . »

وأما الصفحة الأخيرة (ظهر ص ٢٠٦) فتنتهي بالعبارات التالية :
« والقول يجوز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم
على التقديرين » .

ونلاحظ أن هذه العبارة تقابل آخر ص ٢١٨ من ج ٢ (ط . السنة المحمدية)
وآخر صفحة (ص ٢٦٢) من ج ٢ (طبعة بولاق) .

وبعد ذلك نجد العبارة التالية : « نجز الجزء الأول بعون الله ، والحمد لله ، يتلوه
في الجزء الثاني قال الرازي : البرهان الثاني : كل جسم متناهي .

فرغ منه ناقله ثالث عشر شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٠٥ . والحمد لله
رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد وآله وصحبه
أجمعين ، اللهم آمين » .

ويوجد في مقابل السطر الأخير من الكتاب إلى اليسار عبارة :

« بلغ مقابلة على الأصل بحسب الطاقة والحمد لله وحده »

وفي أسفل الكلام الذى تضمن الحمد لله والصلاة على رسوله يوجد إلى جهة
اليمن ختم المكتبة ، وإلى يساره توجد أرقام كتبت في جدول كما يلي :

داخله نمبر ٣٣٦٤

فن نمبرت ٣١١

كتاب نمبر

وهى نفس البيانات التى سبق ورودها .

وأما عدد أوراق المخطوط فهو ٢٠٦ ورقة ، ومقاس الصفحات بحسب
بيانات المكتبة ١٠ × ٧ بوصة أى ٢٥ × ١٧,٥ سم ، ومسطرة الصفحات
٢٢ سطرا ، وعدد الكلمات فى السطور حوالى ١٣ كلمة فى كل سطر . وخط الكتاب
معتاد منقوط واضح .

وليس فى هذا الجزء ما يشير إلى اسم الناسخ . وتوجد بعض تعليقات بهوامش
بعض الصفحات كما فى ص ٣٠ ، ص ٣٢ ، ويوجد ختم المكتبة على الهامش
الأيسر من بعض صفحات الكتاب .

الجزء الأول

أما الجزء الثاني من الكتاب فيحمل رقم ١٦٤ كلام . وفي أعلى الصفحة الأولى منه كتب مايلي :

« أول ما وجدت من الجزء الثاني من كتاب العقل والنقل لشيخ الإسلام ،
نادرة العصر ، وقريع الدهر ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية
رحمه الله تعالى » .

وبجوار هذه العبارة إلى اليسار يوجد ختم مطموس ، وتحتيه يبدأ الكلام
في هذا الجزء كما يلي :

« فالصواب في قوله صلى الله عليه وسلم : واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، أنها
كلمته التي تكلم بها . وكل كلام تكلم الله به سبحانه محبوا ... الخ » .

وقد بحثت عما يقابل هذا الكلام في المطبوع فلم أجده مقابلا ، وبعد
مدة انتهيت إلى أن الصفحات الخمس الأولى من هذه المخطوطة تقابل صفحات
من مخطوطة دبلن (متصفف ظهر ص ١٥٥ إلى السطر الأول في ص ١٥٧) .
وتنتهي هذه الصفحات الخمس بهذه العبارة : « وتاهوا عن حقائقها ولم يخلصوا
منها إلى شئ » . (في مخطوطة دبلن : إلى شفاء) ، وبعد ذلك يوجد بياض
في الصفحة بمقدار خمسة سطور .

أما الصفحة السادسة (ظهر ص ٣) فتبدأ بالعبارات التالية : ” أزيل أن
لا يكون موجودا فإذا كان وجود الجملة موقوفا على وجود أبعاضها ... ”

وهذا السطر وما يليه يقابل السطر ٢١ من هامش ص ٤٦ من ٣٠ (من كتاب
الموافقة على هامش منهاج السنة) وما يليه .

وتستمر المقابلة بعد ذلك بين الجزء الثاني من مخطوطة آصفية وطبعة بولاق (ح ٣) فنجد أن ص ٢٨ (آصفية) تقابل ٣ / ١٢٥ (بولاق) ، ص ٤٠ (آصفية) تقابل ٣ / ١٦٥ (بولاق) إلى أن نجد أن ص ٨٣ (آصفية) تقابل ٣ / ٢٤٦ (بولاق) . وتستمر المقابلة بعد ذلك بين الجزء الثاني من مخطوط الآصفية وهامش الجزء الرابع من طبعة بولاق فنجد أن ص ١٣٤ (آصفية) تقابل ٤ / ١٣٨ (بولاق) ، ص ١٥٩ (آصفية) تقابل ٤ / ٢٥٠ . ونلاحظ هنا وجود مواضع نقص متماثلة تماما في كل من المخطوطة والمطبوعة .

وكذلك الأمر في آخر صفحة من صفحات المخطوطة وهي ص ١٦٣ (آصفية) وتقابل ٤ / ٢٨٠ (بولاق) . وآخر العبارات في كل منهما هي : « ... وهذا الإيجاب مستلزم لمشيئته وقدرته لا مناف لذلك ، بل هو سبحانه يخلق ما يشاء ويختار ، فهو فاعل لما يشاءه إذا شاء ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته » .

وتحت هذا السطر إلى جهة اليسار في المخطوطة توجد عبارة : « بلغ مقابلة وتصحيحا بحسب الطاقة والله الحمد والمنة » .

أما في المطبوعة فتوجد عبارة زائدة هي : « والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

ويوجد في ظهر الصفحة الأخيرة من المخطوطة السطور التالية : « نجز الجزء الأول من كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، تأليف الإمام العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، قدس الله سره ، ورضى عنه ، آمين . ونقل من نسخة منقولة من نسخة ذكرنا قلها أنها صحيحة بخط بعض تلامذة المصنف ، وذكر أنها قرئت على المصنف مرتين ، وعلى النسخة المذكورة

هوامش ملحقة بخط المصنف رضى الله عنه . ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة
عشية الاثنين المبارك ثالث عشر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٠٥ (فى الأصل :
١٣٥) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم
تسلية .

وتحت هذا الكلام يوجد ختم مكتبة أصفية بجيدر آباد وتحت البيانات التى
سبق ورودها وهى : داخله نمبر ٣٣٦٥

فن نمبر ت ٣١١

كتاب نمبر

وفى أعلى الصفحة إلى اليسار كتب بخط يميل إلى أعلى : « يتلوه الوجه
التاسع عشر » .

وإلى يمين الكتابة الموجودة فى هذه الصفحة كتبت كلمة بخط غير واضح
كأنها : يصفر .

مما سبق يتضح أن عدد أوراق الجزء الثانى ١٦٣ ورقة . وقد رقت أكثر
الصفحات بأرقام عربية فى أعلاها من جهة اليسار (وجوه الصفحات دون
ظهورها) .

وجاء فى بيانات المكتبة أن مقاس الصفحات هو مثل مقاس صفحات
الجزء الأول ١٠ × ٧ بوصة (٢٥ × ١٧,٥ سم) ، ومسطرة الصفحات ما بين
٢١ إلى ٢٥ سطرا .

وخط اللسخة مشابه لخط الجزء الأول وهو خط معتاد واضح .

ومما يلفت النظر أن النسخ انتهى في الجزئين في يوم واحد هو يوم ١٣ من ذى القعدة سنة ١٣٠٥ هـ ، مما يجعل على الظن بأن النسخ كان ينسخ من الجزئين في نفس الوقت بحيث أنهى النسخ في كليهما في يوم واحد .

ثالثا - مخطوطا مكتبة طلعت (دار الكتب المصرية) = ط

رقم هذا الكتاب في بطاقات دار الكتب هو مكتبة طلعت فن علم الكلام رقم ٥٠٨ .

وهذان المخطوطان يتشابهان إلى حد كبير مع مخطوطى مكتبة آصفية مما يرجح أنهما نقلتا عنهما .

أما الجزء الأول فقد كتب في أعلى الصفحة الأولى منه رقم ٢٧٩ بقلم أزرق اللون وتحتها مباشرة ٦٠١٨ كلام ٢-٣ ، وأعلى ذلك كتب رقم ١٢ ولكن عليه شطب . ثم كتب في وسط الصفحة إلى اليسار رقم ١ وتحت خط بلون أحمر . أما ظهر هذه الصفحة فلا توجد به كتابة . وفي الركن الأيسر من الصفحة التالية كتب رقم ٢٤ . وكتب عنوان الكتاب داخل شكل مثلث مقلوب بلونين من المداد أسود وأحمر كما يلي :

المجلد الأول من كتاب درء تعارض العقل والنقل ، تأليف الشيخ الإمام ،
الحبر البحر الهام ، الآية الظاهرة ، والحجة الباهرة ، نحر الحفاظ ، وفارس المعاني
والألفاظ ، الناسك الزاهد ، شيخ الإسلام ، وقدوة الأعلام ، تقي الدين
أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، قدس الله روحه ،
ونور ضريحه . »

الجزء الأول

وأسفل ذلك إلى جهة اليسار كتب رقم الكتاب كما يلي :

علم الكلام طلعت

٥٠٨

ويبدأ الكتاب في الصفحة التالية (ظهر ص ١) كما يلي :

« بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين . الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

وينتهى المجلد الأول في ظهر ص ١٨٧ بنفس نهاية الجزء الأول من مخطوط
أصفية :

« ... والقول يجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فنبت بطلان قولهم
على التقديرين » .

وبعد ذلك كتب : « نجز الجزء الأول بعون الله يتلوه في الجزء الثانى :
قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى » .
وهى نفس نهاية > ١ أصفية .

وفي أسفل الصفحة في الهامش الأيمن كتب : « بلغ مقابلة على أصله المنقول
منه بعون الله تعالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم »
وتوجد بعد ذلك ثلاث صفحات بيضاء وفي الصفحة الأخيرة من الكتاب
كتبت بعض بيانات المكتبة كما يلي : عدد أوراقه ١٨٧ مسطرتها ٣٣ . وكلمة :
روجع ، وتحتها إمضاءان .

وعدد ورقات المخطوط ١٨٧ ورقة وكتبت بخط نسخ معتاد واخضع بحبر أسود .
ومقاس الصفحات ١٧ × ٢٣ سم وتشغل الكتابة مساحة ١١ × ١٩ سم .

ومسطرة الكتاب ٢٣ سطرا (وفي بعض الصفحات ٢٤ أو ٢٥ سطرا)
ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين ١٤ - ١٦ كلمة .

وتوجد في هوامش بعض الصفحات تعليقات بخط الناسخ ، كما توجد
بلاغات (عبارة : بلغ مطالعة) كما في ظهر ص ١٦ ، وفي نهاية كل صفحة
توجد كلمة هي مفتاح الصفحة التالية لها . وتوجد بعض العناوين في هوامش
بعض الصفحات ، ورقنت وجوه الصفحات فقط بقلم « كوبيا » وكتبت
« الوجوه » أو « الفصول » في وسط السطور بحروف أكبر بحبر أحمر اللون .

في أعلى الصفحة الأولى كتب بقلم أزرق اللون رقم ٢٨٠ وإلى جانبه كتب بالحبر
عبارة : « الحمد لله وحده » وإلى اليسار كتب : رقم ١٣ . وتحت ذلك : رقم ٢ - ٣ .
وكتب بعد ذلك بالحبر ما يلي :

« أول ما وجدنا من المجلد الثاني من كتاب العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ،
علم الزهاد ، نادرة العصر ، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، قدس الله روحه ،
ونور ضريحه ، آمين » . وكتب تحت هذه العبارات بقلم رصاص « علم الكلام »
وتحتها بقلم أزرق رقم : ٥٦٩٦ . وتحت ذلك بالحبر : علم الكلام طلعت

٥٠٨

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب مثل الصفحة الأولى من > ٢ آصفية تماما :
« فالصواب في قوله صلى الله عليه وسلم : واستحلتم فروجهن بكلمة الله ... الخ » .
ويتهى الكتاب أيضا نفس نهاية مخطوط الآصفية :

« ... فهو فاعل لما يشاءه إذا شاء ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته ،
يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وكتب بعد ذلك بحبر لونه أسود فوق سطور حمراء « نجز الجزء الثاني
من كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، تأليف شيخ الإسلام ،

الإمام العلامة، تقي الدين أحمد بن تيمية، رضى الله عنه ، ونقل من نقلت من صحة (كذا) نسخة صحيحة بخط بعض تلامذة المصنف ، ذكر كاتبها أنها قرئت على المصنف مرتين ، وعلى النسخة المذكورة هوامش ماحقة بخط المصنف شيخ الإسلام رضى الله عنه . ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة بعون الله وتأييده ، عشية الاثنين عاشر جمادى الأولى سنة ١٣٢٢ . بقلم البائس الفقير، ذى الإساءة والتقصير، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ناصر ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

وعلى هامش الصفحة الأخيرة من المخطوط كتبت هذه العبارة : « بلغ مقابلة وتصحيحا على أصله المتقول منه فصيح إن شاء الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . تحرير ١٣ ش سنة ١٣٢٢ » . وفي ظهر هذه الصفحة (وهي آخر صفحات الكتاب) كتب فى أسفل الصفحة : ورقة وتحتها ١٤٩ وبمدها : مسطرة وتحتها ٢٣ ثم كتب كلمة « سلامه » وبجانبا روجع الكتاب .

وخط هذا الجزء هو نفس خط الجزء الأول ، وهو خط معتاد نسخ واضح بالخبر الأسود ، ومقاس الصفحات وعدد السطور والكلمات هو نفس ما نجده فى الجزء الأول من الكتاب .

رابعا - مخطوطا مكتبة رامبور (بالهند) = ر

الجزء الأول من هذين المخطوطين يحمل رقم ١٥٧٠ وجاء فى بيانات المكتبة : كتاب العقل والنقل - المجلد الأول .

مصنف : ابن تيمية الحرانى المتوفى ٧٢٨ هـ .

ريان : عربى . فن الردود نمبر ١٥٧٠

ثم يوجد رقم 35 وتحتيه كتب اسم الكتاب بحروف لاتينية هكذا :

Kitabul 'Aquli wan - Naql وتحت ذلك رقم 1570

أما الصفحة الأولى من المصورة ففي أعلاها كتب رقم ٢١٦ وتحتيه : الجزء الأول من كتاب العقل والنقل .

وتحت ذلك إلى اليسار كتبت عبارة بالفارسية : مزید معرفت نواب مرزاخان ٦ فروری سنة ١٨٨٢ م .

وترجمة ذلك بالعربية : لمزيد معرفة النواب مرزاخان ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ م .

وظهر هذه الصفحة بيضاء . وفي يسار الصفحة التالية يوجد رقم ٢١٦

وتحتيه خط ثم رقم ٥٨٣٦ وتحت ذلك كلمة موجودات هكذا : $\frac{216}{5836}$

موجودات

وفي ظهر هذه الصفحة يوجد نص سؤال موجه إلى ابن تيمية والجواب عليه كما يلي :

«سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن يعتقد الجهة هل هو مبتدع أو كافر؟

الجواب : أما من يعتقد الجهة فإن كان يعتقد أن الله في داخل المخلوقات ، وتحويه المصنوعات ، وتحصره السماوات ، أو يكون بعض المخلوقات فوقه وبعضها تحته ، فهذا مبتدع ضال .

وكذلك أيضا إن كان يعتقد أن الله يفتقر إلى شيء يحمله إلى العرش أو غيره فهو أيضا مبتدع ضال .

وكذلك إن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين فيقول : استواء كزول
(كذا) المخلوق ، أو نزول كزول المخلوق ونحو ذلك ، فهذا مبتدع ضال .

فإن الكتاب والسنة مع العقل دلت على أن الله لا تماثله المخلوقات في شيء من
الأشياء ، ودلت على أن الله غنى عن كل شيء ، ودلت على أن الله مبين لمخلوقاته
عال عليها .

وإن كان يعتقد أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات ، وأنه فوق سماواته
على عرشه بائن من مخلوقاته ، فإنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته
شيء من مخلوقاته ؛ وأن الله غنى عن العرش وعن كل ما سواه لا يفتقر إلى شيء
من المخلوقات ، بل هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحملته العرش بقدرته ،
ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين ، بل يثبت لله ما أثبتته لنفسه من الأسماء
والصفات ، وينفى عنه مماثلة المخلوقات ، ويعلم أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في أفعاله ؛ فهذا مصيب في اعتقاده ، موافق لسلف الأمة
وأئمتها ، فإن مذهبهم أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به
رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكليف ولا تمثيل ، فيعلمون أن الله
بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه خلق السماوات والأرض وما بينهما
في ستة أيام ثم استوى على العرش ، وأنه كلم موسى تكليماً ، وتجلى للبلبل بفعله
دكا هسيا ، ويعلمون أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما وصف به نفسه ،
وينزهون الله عن صفات النقص والعيب ، ويثبتون له صفات الكمال ، ويعلمون
أنه ليس له كفوا أحد في شيء من صفات الكمال .

قال نعيم بن حماد الخزاعي : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد صفات الكمال فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها ، والله أعلم .

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله : أهل السنة يجمعون على الإقرار بالصفات كلها الواردة في الكتاب والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكفون ولا يجدون فيه صفة محصورة .

اتهى كلامه » .

وبعد هذه الرسالة^(١) يوجد بياض في باقي الصفحة .

أما الصفحة التالية فكتب في أعلامها : « وجدت مكتوبا على ظهر هذا الكتاب ما لفظه » .

وتحت ذلك كتب في أول السطر ما يلي :

« وجدت مكتوبا على ظهر ترجمة المصنف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله لتلميذه الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي ما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم :

من أصغر العباد عبد الله بن حامد إلى الشيخ الإمام العالم العامل ، وقدة الأفاضل والمحافل ، المحامي عن دين الله ، والذاب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمعتصم بحبل الله ، الشيخ المكرم المبجل أبي عبد الله ، أسبغ الله عليه نعمه ، وأيد بإصابه الصواب لسانه وقلمه ، وجمع له بين السعادتين ، ورفع درجته في الدارين بمنه ورحمته .

(١) هذه الرسالة نشرت في مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٢٦٢/٥ - ٢٦٣ .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، ثم وافانى كتابك وأنا إليك بالأشواق ، ولم أزل مسائلنا ومستخبرا الصادر والوارد الأنباء ، طاب مسموعها ، وسر مايسر منها . وما تأخر كتابى عنك هذه المدة ملاملا ولا خلا بالمودة ، ولا تهاونا بحقوق الإخلاء ، حاشا لله أن يشوب الأخوة فى الله جفاء ، ولا أزال أتعلى بعد وفاة الشيخ الإمام — إمام الدنيا رضى الله عنه — بالاسترواح إلى أخبار تلامذته وإخوانه وأقاربه وعشيرته والخصيصين به ، كما فى نفسى من المحبة الضرورية التى لا يدفعها شيء ، على الخصوص لما اطلمت على مباحثه واستدلالاته التى تزلزل أركان المبطلين ، ولا يثبت فى ميادينها سفسطة المتفلسفين ، ولا يقف فى حلباتها أقدماء المبتدعين من المتكلمين . وكنت قبل وقوفى على مباحث إمام الدنيا — رضى الله عنه — قد طالعت مصنفات المتقدمين ، ووقفت على مقالات من المتأخرين من أهل الإسلام ، فرأيت منها الزخارف والأباطيل والشكوكات التى يأنف المسلم الضعيف فى الإسلام أن تخطر بباله ، فضلا من القوى فى الدين ، فكان يتعب قلبى ويحزننى ما يصير إليه الأعظم من المقالات السخيفة والآراء الضعيفة ، التى لا يعتقد جوازها آحاد الأمة ، وكنت أفقش على السنة المحضة فى مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله على الخصوص ، لاشتهارهم بالتمسك بمنصوصات إمامهم فى أصول العقائد ، فلا أجد عندهم ما يكفى ، وكنت أراهم يتناقضون إذ يؤصلون أصولا يلزم فيها ضد ما يعتقدون ، أو يعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم ، فإذا جمعت بين أقاويل المعتزلة والأشعرية وحنابلة بفساد وكرامية خراسان ، أرى أن إجماع هؤلاء المتكلمين فى المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقل والنقل ، فيسوؤنى ذلك وأظلُّ أحزن حزينا لا يعلم كنهه

إلا الله ، حتى قاسيت من مكابدة هذه الأمور شيئا عظيما لا أستطيع شرح
أيسره، وكنت ألتجئ إلى الله سبحانه وتعالى وأنصرع إليه، وأهرب إلى ظواهر
النصوص، وألقى المعقولات المتباينة والتأويلات المصنوعة فتذبو الفطرة عن قبولها،
ثم تشبثت فطرتي بالحق الصريح في أمهات المسائل ، غير متجاسرة على التصريح
بالمجاهرة قولاً وتصميماً للعقد حيث لا أراه مأثوراً عن الأئمة وقدماء السلف ،
إلى أن قدر الله سبحانه وقوع مصنف الشيخ الإمام - إمام الدين - في يدي، قبيل
واقعته الأخيره بقليل ، فوجدت فيه ما بهرنى من موافقة فطرتي لما فيه ، وعزرو
الحق إلى أئمة السنة وسالف الأئمة ، مع مطابقة العقول والنقول ، فهبت لذلك
سرورا بالحق ، وفرحا بوجود الضالة التي ليس لفقدائها عوض ، فصارت محبة
هذا الرجل - رحمه الله - محبة ضرورية تقصر عن شرح أقلها العبارة ولو أطنبت ،
ولما عزمت على المهاجرة إلى لقيه وصلني خبر اعتقاله ، وأصابني لذلك المقيم المقعد .
ولما حججت سنة ثمان وعشرين صممت العزم على السفر إلى دمشق لأتوصل
إلى ملاقاته ببذل مهما أمكن من النفس والمال للتفريج عنه ، فوافاني خبر وفاته
- رحمه الله تعالى - مع الرجوع إلى العراق، قبيل وصولي الكوفة ، وجدت عليه
ما لا يحجده الأخ على شقيقه ، واستغفر الله ، بل ولا الوالد التاكل على ولده ،
وما دخل على قلبي من الحزن لموت أحد من الولد والأقارب والإخوان كما وجدته
عليه - رحمه الله تعالى - ولا تخيلته قط في نفسي ولا تمثلته في قلبي ، إلا ويتجدد لي
حزن جديد كأنه محدثه ، ووالله ما كتبتها إلا وأدعى تتساقط عند ذكره أسفا على
فراقه وعدم ملاقاته ، فإن الله وإنا إليه راجعون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم . وما شرحت هذه النبذة من محبة الشيخ رحمه الله تعالى إلا ليتحقق
بعدي عن الملل الموهوم ، لكن لما سبق الوعد الكريم منكم بإنقاذ فهرست

مصنفات الشيخ رضى الله عنه ، وتأخر ذلك عني ، اعتقدت أن الإضراب عن ذلك نوع تقية ، أولعذر لا يسعني السؤال عنه ، فسكت عن الطلب خشية أن يلحق أحدا ضرر — والعياذ بالله — بسببي ، لما كان قد اشتهر من تلك الأحوال ، فإن أنعمت بشيء من مصنفات الشيخ — رحمه الله تعالى — كانت لكم الحسنة عند الله تعالى علينا بذلك ، فما أشبه كلام هذا الرجل بالتبر الخالص المصفى . وقد يقع في كلام غيره من الشُّبه والنش والشبه المدلس بالتبر ما لا يخفى على طالب الحق بحرص وعدم هوى ، ولا أزال أتعجب من المنتسبين الى حب الإنصاف في البحث ، المبرزين على أهل التقليد ^(١) المعقولات التي يزعمون أن مستندهم الأعظم الصريح منها ، كيف يباينون ما أوضحه الحق وكشف عن قناعه ؟ وقد كان الواجب على الطلبة شدد الرجال إليه من الآفاق لسيروا العجب ، وما أشبه حال المباينين له من المنتسبين إلى العلم الطالبين للحق الصريح الذي أعياهم وجدانه بحال قوم ذبحهم العطش والظما في بعض المقازات ، فحين أشرفوا على التلف لمع لهم شط كالفرات أودجلة أو كالنيل ، فعند معاينتهم لذلك اعتقدوه سرايا لا شرابا ، فولوا عنه مدبرين ، وتقطعت أعناقهم عطشا وظمأ ، فالحكم لله العلي الكبير . وما أرسلنا الكتب المقابلة من الطرفين ففيه تعسف ، وتمهدون العذر في الإطباب . فهذا الذي ذكرته من حالي مع الشيخ كالكطرة من البحر ، وإن أنعمت بالسلام على أصحاب الشيخ وأفاربه — كبيرهم وصغيرهم — كان ذلك مضافا إلى سابق إنعامكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأنتم في أمان الله ورعايته ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . هذا آخر الرسالة .

(١) بياض بالأصل ولعل الصواب " من أصحاب المعقولات " .

قال الناقل : والظاهر أن الكتاب الذى ذكر صاحب الرسالة أنه وقع في يده هو هذا الكتاب الذى هو العقل والنقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
وفي صفحة العنوان كتب ما يلى :

« هذا فسطاط الإنصاف والعدل ، فى درء تعارض العقل والنقل ، تصنيف الآية الظاهرة ، والحجة الباهرة ، ماشطة العصر ، بل نادرة الدهر ، شيخ الإسلام ، بحر العلوم ، وصدر القروم ، الناسك العابد الزاهد ، تقي الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، آمين » .

وأما الصفحة الأولى من المخطوط (ص ١) فتبدأ بنفس بداية النسخ الأخرى :
« بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه أستعين .

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

ويستمر الكتاب مقابلاً للطبوع حتى آخر صفحة وكتب فى أعلاها ٣٣٦ صفحة (وهذا يعنى أن عدد أوراق المخطوط ١٦٨ ورقة) وتنتهى هذه الصفحة بنفس نهاية ١ من مخطوط آصفية ، ١ من مخطوط طلعت ، وهو يقابل آخر ٢ (ط . بولاق) ، ٢١٨/٢ (ط . السنة المحمدية) :

« ... والقول بجوار التسلسل يبطل الفصول باستناع التسلسل ، فنبت بطلان قولهم على التقديرين » .

(١) فى « لسان العرب » مادة : « نرم » : « والنرم من الرجال : السيد العظيم ... وإنما هو بالراء أى المقد فى المعرفة وتجارب الأمور » .

وبعد ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث مقلوب الرأس :
”نجز الجزء الأول بعون الله ، يتلوه في الجزء الثاني : قال الرازي : البرهان
الثاني : كل جسم متناهي .

فرغت منه ٢٢ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ ، والحمد لله رب العالمين ،
وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا دائما ، آمين .
وعلى يمين هذه العبارات يوجد ختم مطموس للمكتبة .

ولا توجد إشارة إلى اسم النسخ ، أما تاريخ النسخ فإن الرقم المكتوب يمكن
أن يقرأ ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ أو ١٠٣٣ .

فإذا لاحظنا أن هذا الكتاب تملكه نواب مرزاخان سنة ١٨٨٢ م استبعدنا
أن يكون تاريخ النسخ هو ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ ورجحنا أن يكون التاريخ هو ١٠٣٣ هـ .
ولم تصلني من المكتبة بيانات عن مقاس صفحات المخطوط ، أما مسطرة
الصفحات فهو ٢٥ سطرا وعدد الكلمات حوالى ١٣ كلمة في كل سطر .

وخط المخطوط — كما في المصورة — خط نسخ واضح ، وبمد آخر سطر
في ظهور الصفحات كتبت كلمات هي مفاتيح للصفحات التي تليها .
ولا توجد أرقام للصفحات ، وتوجد بعض العناوين في هوامش الصفحات
كما توجد بعض التعليقات .

أما المخطوط الثانى فى رامبور فيحمل رقم ١٥٦٩ . وقد راسلت الأستاذ
أرشى أمين مكتبة رامبور (مكتبة رازا Raza بامبور) أكثر من مرة بشأن
هذين المخطوطين ، وكتب يصف لى هذا المخطوط الثانى قائلا إن أوراقه غير

مرتبة وغير مرقمة ولا يوجد ما يدل على ترتيبها ، وإن كان يظن أنها تقابل الجزئين الثاني والثالث من الكتاب في حين أن المخطوط الأول يقابل الجزئين الأول والثاني منه إلى نهاية ما طبع على هامش « منهاج السنة » .

والواقع أن هذا الجزء الثاني - مع أهميته القصوى - كان كما ذكرني الأستاذ آرشي غير مرتب مطلقا، بل يمكن أن يوصف بأنه أوراق متناثرة جمعت بغير نظام. وعلى الصفحة الأولى من المصورة كتب عنوان الكتاب في أعلى الصفحة بحروف لاتينية ، وفي منتصف الصفحة كتب : « رضا لا تبرى رام بور » وتحتها : « كتاب : بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول » وتحتها : « مصنف : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية الحاراني المتوفى سنة ٧٢٨ هـ » .

وتحت ذلك : « ربان : عربي - فن الردود - نمبر ١٥٦٩ » . وفي أعلى الصفحة التالية كتب : « نمبر ١٥٦٩ » . وكتب في أعلى الصفحة التي تليها : « نمبر ١٦٩٢ » وتحت ذلك « كتاب العقائد قلمي » وعلى يمين ذلك « نمبر ٢٧٢ » وعلى اليسار « كلام عربي » .

أما الصفحة الأولى من المخطوط فتبدأ بعبارة : « وإن كان في ذلك استحالة لطبيعتها من الماء والهواء والتراب ، لكن خلق الحيوان والنبات والمعدن من العناصر ليس هو من جنس استحالة هذه المولدات بعضها إلى بعض ... الخ » .

وعلى يسار هذه العبارات في الهامش كتب ما يلي : ٥٦

٥٦٨٥
موجودات

وآخر عبارات هذه الصفحة « ... وهذا من أعظم ضلال هؤلاء حيث عمدوا إلى ما هو من أعظم آيات الرب الدالة الشاهدة » .

وفي أسفل هامش الصفحة الأيسر يوجد ختم للمكتبة ولكنه غير واضح في الصورة ، وقد تكرر هذا الختم في صفحات أخرى وهو أكثر وضوحا فيها .
وتبدأ الصفحة التالية كما يلي : « بوجوده وقدرته ومشيتته وعلمه وحكمته... الخ » .
ومن هذا يتضح أنها التالية في الترتيب للصفحة السابقة . وبعد منتصف الصفحة نجد ما يلي : « الوجه العشرون (وفي الهامش إشارة إلى كلمة « الحادى و » أى الوجه الحادى والعشرون) : أن يقال معارضة أقوال الأنبياء بأراء الرجال وتقديم ذلك عليها ... الخ » .

إلى أن نصل إلى ظهر ص ١٣٤ وهى آخر صفحة في هذا الجزء فنجد في آخرها العبارات التالية : « ... إذ ليس في الخارج مشترك ، بل كل شئ فهو نفسه ليس مشاركا لغيره في شئ فيكون مخالفا له إذا جعل الاختلاف قسيم الاشتراك ، وأما الاختلاف الذى هو قسيم التشابه فهذا قد يكون في الخارج » .
وعلى هامش هذه العبارات ظهر جزء من ختم المكتبة .

وفي أعلى الصفحة كتب : صفحة ٢٦٦ بخط مخالف لخط النسخ .
وخط هذه النسخة مخالف لخط الجزء الأول من المخطوط وهو خط نسخ واضح ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا أو ٢٤ سطرا وعدد كلمات كل سطر حوالى ١٣ كلمة ، ولم يصلنى من المكتبة بيانات عن مقاس الصفحات أو غير ذلك .
وعدد ورقات هذا الجزء هو ١٣٤ ورقة .

وقد عانيت الكثير حتى تمكنت من ترتيب ورقات هذا المخطوط . وقد بدأت أولا بملاحظة تسلسل معانى الكلام ، ثم وجدت بعض الصفحات التى

تقابل صفحات في آخر المطبوع على هامش منهاج السنة، وصفحات أخرى تقابل بعض الصفحات في مخطوط دبلن . وهكذا استمر الأمر مدة طويلة — لا أكون مغاليا إن قلت إنها استمرت شهورا — حتى تمكنت من ترتيب أكثر الصفحات على وجه التقريب .

ثم تبينت أن مخطوطة مختصر الحكماء تقابل أكثر هذه الصفحات فقابلت بينها وبين المخطوط حتى وصلت إلى الترتيب المطلوب .

والمخطوط ينقسم إلى جزء يقابل صفحات من آخر الجزء الرابع (ط . بولاق) وهذا الجزء عبارة عن ٥١ صفحة تقابل الصفحة ص ٣٧ من الجزء الرابع وتستمر الصفحات إلى نهاية الجزء ص ٢٨٠ مع وجود سقط فيها .

والقسم الثاني هو القسم الذي يلي الجزء المطبوع، وهو أهم قسم لأنه ينفرد هنا ولا توجد معه نسخة أخرى وهو مؤلف من ١٧٥ صفحة يوجد فيها بعض السقط ، ولا يكمله سوى صفحات من مختصر الحكماء كما سنبين فيما بعد .

وأهمية هذا القسم أنه يستغرق الوجوه من ٢٠ إلى ٤٣ (من وجوه رد ابن تيمية على قانون التأويل) .

والقسم الثالث هو القسم الذي يقابل أول مخطوطة دبلن وتوحد منه ٣٥ صفحة تبدأ مع أول صفحات دبلن وتنتهي مع ص ٤٢ مع وجود سقط فيها .

خامسا — مخطوط دبلن = د .

يوجد هذا المخطوط في مكتبته شستر بيتي Chester Beatty بدبلن بإيرلندا ورقه ٣٥١٠ . وفي بيانات فهرست المكتبة أن عنوانه هو الجمع بين العقل والنقل Al Jam'a Bayna Al 'Aql wal Naql وأنه الجزء الثالث من الكتاب وأن تاريخ نسخه ٧٣٧ .

والصفحة الأولى من المصورة كتب عليها بالانجليزية : مكتبة أيرلندا القومية

— قسم التصوير الفوتوغرافي — وتحتها : شستريتي — مخطوط رقم ٣٥١٠ .

وتحت ذلك خط مقسم إلى ست بوصات وتحت خط مقسم إلى ست سنتيمترات .

والصفحة التالية كتب في أعلاها بالانجليزية : A Chester Beatty

وبجوارها رقم 3510 داخل دائرة وبعدها في طرف الصفحة الأيمن 510 .

وفي ثلث الصفحة الأخير كتب 268 folios أى ٢٦٨ ورقة .

وفي أسفل الصفحة من اليسار كتب رقم 614 وعليه شطب .

وأما الصفحة الأولى من المخطوط ففي أعلاها من جهة اليسار كتب رقم 1

(ونلاحظ أن الترقيم يستمر حتى ص 5 لوجوه الصفحات مع عدم ترقيم ظهورها

ثم يوجد رقم بعد كل ٥ ورقات أى رقم 10 ثم 15 وهكذا) .

وتبدأ الصفحة كما يلي :

”أن يخالف ذلك، وهذا ينتفع به كل من آمن بالرسول . الثالث أن نبين

أن المعقول الصحيح يوافق ما جاءت به الرسل ... الخ “ .

وقد رقت الصفحات 267 و 268، ونجد أن الصفحة الأخيرة هي ظهر ص

٢٦٨ وآخرها : ”... فليس في دينهم الصحيح لا ما يخالف صحيح المنقول ولا ما يخالف

صريح المعقول ، ولا يتناقض صحيح المنقول وصريح المعقول .

والمقصود هنا أن الممكن لا يترجح إلا بمرجح ، وأن هذا متفق عليه بين العقلاء،

والله أعلم “

وبعد ذلك توجد دائرة علامة على نهاية الكلام ، وكتب بجوارها بخط صغير :
بالغ مقابلة .

وإلى يسار ذلك كتب على شكل مثلث مقلوب تقريبا ما يلي :
” آخر المجلد الثالث من الجمع بين العقل والنقل تأليف شيخنا الإمام أبي العباس
أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله ورضي عنه .
كتبه الفقير إلى ربه القدير ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن يوسف المقدسي ،
وذلك في ثالث عشر من شهر القعدة سنة سبع وثلاثين وسبعائة بمدرسة ابن المنجا
الصدر ، داخل دمشق المحروسة “ .

والصفحة التالية بيضاء لا يوجد فيها غير رقم 614 ، داخل دائرة .
وكتب المخطوط بخط نسخ واضح ليس مضبوطا بالشكل ، قليل النقط ومتصل
تقل فيه الفواصل أو أوائل السطور ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا وفي كل
سطر حوالى ١٥ كلمة ، ولا توجد في نهاية الصفحات كلمات هي بمثابة مفاتيح
للصفحات التي تليها ، ولا توجد تعليقات في هوامش الكتاب .

وقد تبينت من مقابلة هذا المخطوط على مخطوطة الهكاري وجود ستة طبع
ص ٢٥ ولكنه سقط قصير وسوف أتمه من مختصر الهكاري بإذن الله .

وسبق أن ذكرت أن مخطوطة استانبول تقابل مخطوطة دبلن من ص ١٢٩
إلى آخر صفحة فيها (دبلن) وهي ظهر ص ٢٦٨ .

(١) هو جمال الدين أبو الحاج يوسف بن عبد الله بن العفيف محمد بن يوسف بن عبد المنعم بن
نعمان بن سلطان بن مرور المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ، الإمام العالم العامل العابد . ولد سنة ٦٩١ وتوفي
سنة ٧٥٤ ، تلمذ عليه ابن كثير وابن رجب . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٧٦/٦ ؛ الدرر
الكامنة ٢٣٩/٤ .

(٢) وقد قرأ : ثالث عشرين .

أما ما قبل ذلك فلا توجد نسخة أخرى تقابله اللهم إلا الصفحات الموجودة في الجزء الثاني من مخطوط رامبور، وهي — كما ذكرت — ٣٥ صفحة من ص ١ إلى ص ٤٢ (مع وجود سقط يتخللها) .

سادسا — مخطوط التيمورية = ت

هذا المخطوط هو تمة المخطوط السابق ، كتبه نفس الناسخ . وقد حصلت على صورة منه أرسلت إلى في إنجلترا سنة ١٩٥٧ أثناء إعدادى رسالة الدكتوراة . والمخطوط ورد ذكره في فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٢٩ كما يلي :

”الجمع بين العقل والنقل — للإمام أحمد بن تيمية، الموجود منه الجزء الرابع .

جزء ١ — مجلد ١ — خط ٧٣٨ “ ورقم المخطوط ١٨٢ .

وفي أعلى الصفحة الأولى من المخطوط جهة اليمين كتب رقم ٥٠٠ ، وفي جهة اليسار إلى أسفل قليلا كتب : ١٨٢ عقائد .

وأمام هذه العبارة في وسط الصفحة كتب بحبر أحمر : ١٩ هـ ، وأسفل منها قليلا كتب بحبر أحمر : « ستة (كذا) وعشرون كراسة » وتحت ذلك قليلا كتب بقلم كويا : ”الرابع من العقل والنقل“ وتحتها بكويا : تم تصوير .

وفي الثلث الأخير من الصفحة إلى جهة اليسار كتب ما يلي :

” الحمد لله ، الملك لله وحده لا شريك له “

وتحت ذلك كتبت عبارة يمكن أن تقرأ هكذا :

كتبه الفقير محمد هبة الله عفى عنه

وتكررت نفس العبارة الأخيرة إلى جهة اليمين وكتب إلى جوارها بخط مائل :
من لم يبت والدين يصدع قلبه .

وأما الصفحات الثلاث التالية فيضاء ولا يوجد في ظهر الصفحة الأخيرة منها
سوى أثر جبر انطبع من عبارة : عقائد تيمورية ، في الصفحة التالية .

وأما هذه الصفحة التالية ففي أعلاها كتب : فقه تيمورية وعلى كلمة فقه
شطب وفوقها كلمة عقائد ، وتحت ذلك يوجد خط كتب تحته رقم ١٨٢ .

وإلى يمين ذلك كتب : من كتب محمد بن محمد الحنبلي ، وفوق هذه العبارة
كتب سنة ٩٥٤ (وقد تكون ٩٠٤) .

وإلى يسار الصفحة كتب ما يمكن أن يقرأ : من كتب فتح الله .
وتحت عبارة عقائد تيمورية توجد عبارة غير واضحة قد تقرأ :

فنية عيسى

وكتب تحت ذلك عنوان الكتاب كما يلي :

” المجلد الرابع من كتاب الجمع بين العقل والنقل “

ثم كتبت السطور التالية تحت العنوان :

” تصنيف الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الحافظ القدوة ، الكامل الرباني ،
حجة الإسلام ، مفتي الشام ، بقية السلف ، عمدة الخلف ، شيخ العصر ، فريد
الدهر ، ناصر الشريعة ، قانع البدع الشنيعة ، علامة العلماء ، وارث علوم
الأنبياء ، حجة الله على العباد ، راد أهل الزيغ والعماد ، بركة المسلمين ، القائم
ببيان الحق ونصر الدين ، آخر المجتهدين ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن الإمام

العالم العلامة مفتي المسلمين شهاب الدين أبي الفتح عبد الحلیم بن الإمام العالم العلامة المحقق المجتهد شيخ الإسلام ركن الشريعة مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، قدس الله روحه الطاهرة، وأحيا ذكره ومآثره، بمنه وكرمه. ولا يوجد في الصفحة بعد ذلك سوى ختم المكتبة التيمورية الذي يظهر تحت هذه العبارات وكتب فيه :

وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر ٩٠٢ (لعلها ١٩٠٢) - ١٣٢٠.
وأما الصفحة الأولى من المخطوط (ص ٢ حسب ترقيم المكتبة) فأولها :
« بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر وأعن ، يا أرحم الراحمين .

فصل : ثم إن الرازي مع سلوكه المسلك المتقدم ذكر أن هذه المقدمة - أعني أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ... الخ » .

وأما الصفحة الأخيرة فهي ص ٥٢٢ (حسب ترقيم المكتبة) وتنتهي بالعبارات التالية : « ... وإن كان هولم يستعني بأولئك ابتداءً ، لكن الله يسر ما فيه الهدى والنصر لعباده المؤمنين ، وكفى بربك هادياً ونصيراً .

وهذا آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً » .

وتحت ذلك على شكل مثلث مقلوب الرأس :

« فرغ من نسخه العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير ، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن يوسف بن عبد المنعم بن نعمة بن سلطان بن سرور المقدسي يوم السبت أذان العصر (وبعدها حوالي ثلاث كلمات محوطة) ثامن عشر المحرم ، سنة ثمان

وثلاثين وسبعائة (وبعدها عبارة قد تقرأ : بستان الأعز ، أو : بستان الأغصان) رحم الله كاتبه ، ولئن قرأ فيه ودعا له بالمغفرة (في الأصل : بالمغفرة) ولجميع المسلمين ، وصلى الله على النبي محمد وآله .

وإلى يمين ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث رأسه إلى أعلى : « بلغ مقابلة بحسب الإمكان على نسخة قوبلت على أصل المصنف رضى الله عنه وهى المنقول منها ، وتكملت مقابلة جميع الكتاب بحمد الله وعونه بعد أذان العصر ، يوم السبت ثامن عشر المحرم سنة ثمان وثلاثين وسبعائة ، أحسن الله خاتمتها في خير ومافيه ، بمنه وكرمه . وكان ذلك بالمكان الذى فرغ من نسخه فيه . »

وكتب تحت ذلك بخط يشبه الخط الذى كتب به عنوان الكتاب العبارات التى تحت العنوان ما يلي :

«أنهى جميع هذا الكتاب نظراً من أوله إلى آخره (بعدها كلمة غير واضحة ولعلها : وكان) ذلك فى مجالس عديدة ، وأزمان مديدة ، مطالعة تحقيق ، وبحث وتدقيق ، كان آخرها فى أواخر شعبان المبارك من شهر سنة خمس وسبعائة (وبعد ذلك ماقد يقرأ : قال وكتبه) عبد العزيز بن يحيى بن عبد المنعم بن محمد (وبعد ذلك كلمات غير واضحة كأنها : مدروع الملك (؟) نفعه الله بالصلم ، وزينه بالتقى والحلم . »

والمخطوط — كما ذكرت — كتبه نفس فاسخ مخطوط دبلن وبفس الخط ، ومسطرة صفحاته أيضا ٢٣ سطرا ، وعدد كلمات كل سطر حوالى ١٥ كلمة ، وخط المخطوط خط معتاد واضح ثقل فيه النقط وغير مضبوط بالشكل ، والكلام فيه متصل ، ولا توجد هوامش أو تعليقات تقريبا ، وتوجد مواضع بلاغات (كما

في ص ٨٢، ٨٧) وتوجد علامة X على هامش بعض الصفحات (كما في ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٨، ٩٩) ويبدو أنها كتبت بخط حديث . ولا توجد كلمات في نهاية الصفحات .

وسبق أن ذكرت أن مخطوط استانبول يقابل هذا المخطوط من أوله حتى ص ١٩٨، فيما عدا صفحات ناقصة من مخطوط استانبول تقابل صفحات ١٢٦ - ١٦٤ (تيمورية)، أما بعد ص ١٩٨ فلا توجد نسخة أخرى غير نسخة التيمورية . والصفحات مرقمة بأرقام حديثة بالكوبيا (في جميع الصفحات) ويوجد ترقيم بجر أسود في كل كراسة بأرقام أقرب إلى الأرقام الهندية، وتوجد كلمات هي مفاتيح للصفحات التالية في آخر كل كراسة .

سابعا - مخطوطة دمشق = ش

كنت قد رأيت هذا المخطوط في دمشق سنة ١٩٥٥ وكان يملكه الأستاذ أحمد عبيد صاحب مكتبة عبيد بدمشق وقد تكرم بإطلاعى عليه ، وسجلت حينذاك بعض البيانات الضرورية عنه .

ولما شرعت في تحقيق هذا الجزء الأول رأيت أن أحصل على صورة من هذه النسخة، فأرسلت إلى دمشق أسأل عنه ، فتبينت أن الأستاذ عبيد باعه، ولم أتمكن من معرفة المشتري إلا بعد مدة طويلة ، وهو المكتب الإسلامى للطباعة والنشر. وكتبت دار الكتب إلى المكتب الإسلامى بدمشق للحصول على ميكروفيلم من المخطوط ، وتفضل المكتب مشكوراً بإهداء دار الكتب نسخة الميكروفيلم المطلوب .

وفي اللوحة الأولى من الميكروفيلم، وفي النصف الأسفل من الصفحة، وجدت بيانات مطبوعة على الآلة الكاتبة كتبت بواسطة المكتب الإسلامى للطباعة والنشر، وهى كما يلي :

كتاب : موافقة صريح العقول لصحيح المنقول المخطوطات

المؤلف : ابن تيمية وفاته : ٧٢٨

الفن : عقائد قياس ١٨×٢٦ الصفحات : ٣٩٢ الورقات : ١٩٧

الكراسات : —

النسخ : — تاريخ النسخ : — تاريخ التأليف : —

أوله : ج ٣ ص ٦٣ الأولى آخره يتلوه الوجه التاسع عشر (مطبوع

ج ٢٥٩ الفقي ج ٤ ص ٢٦٧)

الرقم : ٦٥٤ ملاحظات : غير منقوطة غالبا

الرقم المتسلسل ٢٣٤٧ ن : نوادر

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

أما النصف الأعلى من اللوحة فظهرت فيه الصفحة الأولى من المخطوط

وفي أعلاها من جهة اليسار كتب ما يلي :

أحمد بن محمد وبعدها كلمة كأنها : النجا .

ويبدأ السطر التالي بكلمة كأنها : المحل ، وبعدها : بمدرسة أبي عمر في الصالحية .

وأمام هذا السطر من جهة اليسار كتبت عبارات غير ظاهرة بالمصورة يمكن

أن تقرأ هكذا : الحمد لله تعالى .

هذا الكتاب عند الفقير إلى لطف الله تعالى الحنفى ، عبده رمضان بن موسى

المطبع الحنفى ، غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين .

وفي أسفل الصفحة من جهة اليمين كتب ما يلي :

الثاني من موافقة صريح المعقول لصحيح المتقول . وتوجد تحت ذلك عبارات لا تقرأ ، ظهر منها :

العلامة ... بن تيمية

وفي أسفل الصفحة من جهة اليسار توجد كتابة غير واضحة يمكن أن تقرأ :
ملك العبد الفقير محمد ... الألوسى .

ورجحت أن تكون الكلمة الأخيرة هي الألوسى .

وقد رجعت إلى الأعلام للزركلى فوجدته ذكر ثلاثة من أسرة الألويسى ليس فيهم من يسمى بمحمد ، ولكنى وجدت كتابا للأستاذ عباس العزاوى المحامى هو : « ذكرى أبى النشاء الألويسى »^(١) أورد فى آخره أسماء أسرة الألويسى ، ومنهم محمد فؤاد ، وهو ابن أحمد شاكر وحفيد السيد أبى النشاء شهاب الدين محمود الألويسى .

كما أن بيرزى فى مقالة « الألويسى » فى دائرة المعارف الإسلامية ذكر من أسرة الألويسى محمد حامد^(٢) ، وقد توفى سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م .

فلعل المقصود أحدهما ، والكلمة التى تظهر فى المصورة بين محمد ، الألويسى هى أقرب إلى كلمة « حامد » ولذلك فإننى أرجح أنه هو المقصود .

(١) أشهر أعلام أسرة الألويسى فى « الأعلام » م : محمود بن عبد الله المتوفى سنة ١٢٧٠ ، ونعمان بن محمود المتوفى سنة ١٣١٧ ، وعلى بن نعمان المتوفى سنة ١١٤٠ ، ومحمود شكرى المتوفى سنة ١٣٤٢ — الأعلام ١/ ١٨ .

(٢) ص ٩٥ ، ط . شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٥٨ / ١٣٧٧ .

(٣) الطبعة الجديدة (كتاب الشعب) .

(٤) وصماه الأستاذ العزاوى : السيد حامد .

الثالثة بأول ص ١٨٨ (من المخطوط) (ولكنها مرقمة في المصورة برقم ١٩٠) وأول عبارة فيها هي « به لا يضر فإن السؤال قائم ... » . وهكذا تستمر صفحات القطعة الثالثة مقابلة لصفحات المطبوعة وتنتهى عند ص ٢٤٩ وآخر عبارة فيها هي : « وربما فهم أو أوهم في العرف استحالات كالأعراض والغموم والأحزان ونحوها إذا قيل فلان حدث به حادث ، وكثير منهم يعبر بالأحداث عن ... » . وهذه العبارة توجد في سطور ٤ - ٨ من هامش ص ١٨ ج ٤ (بولاق) .

أما القطعة الرابعة فتبدأ كما ذكرنا بالصفحات التي صورت خطأ في غير مكانها (١٤ صفحة) ثم يوجد بياض بالفيلم وبعده تبدأ ص ٢٥٠ (تقابل ١٨/٤) بالعبارة التالية « المعاصي والذنوب ونحو ذلك ... »

وتستمر صفحات الميكروفيلم مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى هذه القطعة عند ص ٣٢٣ (من المخطوط) وآخرها هذه العبارات « وإذا كان مركبا فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة عشر » وهذا الكلام يقابل السطور الأولى من هامش ص ١٢٦ ج ٤ (بولاق) .

وتبدأ القطعة الخامسة من حيث انتهت الرابعة وتستمر صفحاتها مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى في ص ٣٩٢ (من المخطوط) ويقابل أولها ص ٢٦٤ ج ٤ (بولاق) وينتهى آخرها بهذه العبارات : « وتبين بهذا أن من لا يصدق بحدوث الأجسام فلا يقدر على إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم » وهذه تقابل ص ٢٦٧ - ٤ (بولاق) .

وبعد هذه العبارات كتب ما يلي :

« نجز الجزء الثاني من كتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول تأليف شيخ الإسلام الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رضى الله عنه . يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وتوجد بعد ذلك صفحة كتبت فيها نفس بيانات المكتبة الموجودة في أول المصورة .

وكتب في النصف الأسفل من الصفحة بخط رقعة بيانات من المكتب الإسلامى عن تاريخ التصوير واسم المصور .

وكتب المخطوط بخط معتاد واضح جيد قليل النقط وغير مضبوط بالشكل ؛ وصفحات المخطوط مرققة بأرقام حديثة في كل الصفحات ، ومسطرة الصفحات ٢١ سطرا ، في كل سطر منها حوالى عشر كلمات . ومقاس الصفحات (حسب بيانات المكتبة) ٢٦ × ١٨ سم .

ولا توجد كلمات في آخر الصفحات ما عدا الصفحات الأولى من المخطوط ، ولا توجد تعليقات أو عناوين في هوامش الصفحات . وتوجد في المخطوط زيادات على المطبوعة في بعض الصفحات ففي ص ٢٧٧ ج ٣ يوجد بياض بالأصل بعد عبارة « فإن كان الأول لزم أن ... » (سطر ٢٧ من الهامش) وبعده عبارة « المقدمة الثانية فهو وجوب تنهى الحوادث »

ومكان هذا السقط موجود في الصفحات ٢٢٨ - ٢٣٦ (من المخطوط) . وعلى العكس يوجد كلام ساقط من المخطوط في عدة مواضع .

ثامنا - مختصر الهكارى = هـ

هذا المختصر موجود بدار الكتب برقم ٨١٧ توحيد . والورقة الأولى من المخطوط بيضاء ، وتليها ورقة قديمة تبدو فيها آثار بلل وتعفن وتأكل .

وكتب في أعلى الصفحة ما يلي :

خصوصية ٨١٧ توحيد عمومية ٤٧٢١٩

وكتب رقم ١ في ركن الصفحة الأيسر بحبر أسود

وفي السطر التالي كتب ما يلي :

« وقفت على تفسير لسورة الفاتحة قيل إنه تأليف الإمام نضر الدين الرازي ، وها أنا أنقل منه مواضع . قال : إن فرق الضلالة . . . » . ويستمر الكلام وكثير منه غير واضح إلى آخر الصفحة ، وتخته ختم الكتبخانة الخديوية المصرية .
وفي ظهر هذه الصفحة يستمر كلام الصفحة الأولى وأوله :

« في تخليق العصيتين المحجوبتين الملتقيتين على موضع واحد »

وبعد ذلك توجد خمسة سطور ثم يبدأ السطر السادس بهذه العبارات :

« قال ابن تيمية رحمه الله في فتاويه الماردانية : فن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يفرله خطأه . . . »

وكتب في السطر الأخير من هذه الصفحة ما يلي : « . . . » ويجب العاقل عند الشهوات ويحب الشجيع ولو على الحيات . »

وأما الصفحة الأولى من الورقة الثانية فكتب في ركنها الأيسر بخط حديث

رقم ٢٠

وكتب في ركن الصفحة الأيمن بخط مواز لها مش الصفحة : « لمحمد بن أحمد خطيب دارياً عفا الله عنهما وصفح بفضلله ورحمته » .

وكتب في وسط السطر الأول : « هذا المجلد ملك كاتب هذه الأحرف أحمد ابن الحال الحنبلي »

وكتب بخط كبير تحت ذلك :

« هذا مختصر من كتاب درء تعارض العقل والنقل الذى ألفه الإمام العلامة ،
الحبر المحقق المطلع ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميه رحمه
الله . اختصره كاتبه محمد بن عبد الله بن أحمد الهكاري الشافعي المقيم بالصلت ،
وذلك لما رأيت فيه من النقول الكثيرة الغريبة من كلام الفلاسفة المتقدمين
والمتأخرين ، ومن كلام المتكلمين ، ومن كلام الأصوليين ، ومن الاستدلال
بالقرآن والسنة ، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة والمحدثين وغير ذلك .

وبالجملة فهو جامع في فنه لأقوال المذكورين ، وللكتب الغريبة التى لم يوجد
النقل عنها إلا فيه . اختصرته ولم أحذف من مقاصده شيئا . والنسخة المنقول
منها في ست مجلدات ، وبعضها بخط المصنف ابن تيميه ، وهى نسخة صحيحة ،
وقصدت بذلك الاطلاع على ما فيه من نقول غريبة عن علماء وكتب لا يكاد
الطالب يظفر ببعضها ، وأنا أسأل الله تعالى أن يغفر لنا ويعفو عنا بمنه وكرمه ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وجاء هذا المختصر في مجلدين ، هذا الأول منهما ، والحمد لله وحده .

ويبدأ الكتاب في ظهر هذه الصفحة كما يلي :

« بسم الله الرحمن الرحيم رب لطفك دائما

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ،

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فصل : في قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع

والعقل »

(١) محمد بن عبد الله بن أحمد الهكاري ثم الصلبي ، بدر الدين القاضي الشافعي . وله بعد الثلاثين ونشأ بالصلت

في مشرق الأردن ، ولحقه قضاء بلده ثم القدس وأخر ما ولي حصص ومات بها في شهر رجب سنة ٧٨٦ هـ .

وله « مختصر ميدان الفرسان » لمحمد بن خلف الغزي . أنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٨٥ / ٤ : ٨٦ ؛

كشف الظنون ، ع ١٩١٦ ، الأعلام ٧ / ١١٤ .

وتنتهى الورقة الأخيرة من هذا الجزء بهذه العبارات « . . . والمشهورات
إما من الواجبات وإما من التأديبات الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية ،
وإما خفقيات وانفعاليات ، وإما استقرائيات ، وهى إما بحسب الإطلاق
وإما بحسب صناعة » .

وكتب بعد ذلك :

« آخر المجلد الأول من المتن من كتاب درء تعارض العقل والنقل للشيخ الإمام
العلامة الأوحى المجتهد أبى العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
ابن تيمية رضى الله عنه . انتقاء لنفسه معلقه محمد بن عبد الله الهكارى
الشافعى ، وكان الفراغ من هذا الانتقاء فى العشر الأول من جمادى الآخرة سنة
ثلاث وسبعين وسبعائه ببلد الصلت ، والمجدقه وحده ، وصلاته على سيدنا محمد
وآل محمد وصحبه وسلامه » .

وكتب فى الركن الأيمن فى أسفل الصفحة :

« يتلوه قال ابن تيمية : قلت : ليس هذا موضع بسط القول » .

وفى ظهر هذه الصفحة كتب ما يلى :

« فائدة وجدت من خط الشيخ تقي الدين ابن تيمية رضى الله عنه ، وهى نظمه
فى ظهر مجلد شرح قواطع الأدلة للنيسابورى :

يا منطق اليونان ما أفسده * وعن طريق الحق ما أبعد
ولسبيل النى ما أطلبه * وعن سبيل الرشد ما أهربه
وبقضايا الإفك ما أحذقه * وفى خلاف الصدق ما أصدقه
وفى قضاياها كذبه * وفى انتقاض الحكم ما أعجبه
وإن تقل ما فيه ما أظهره ^(١) * ولصریح العقل ما أذهبه

(١) الشطر الأول من هذا البيت غير واضح بالأصل ، وكذا استظهرته .

وهذا رحمه الله كتبه قديما في حال شبابه ، وأما في هذا الوقت فقد كتب
على المنطق مجلدات في رد قواعدهم في الحد والبرهان والقياس وغير ذلك .
ثم ما وجدته منقولاً عنه ، والله الحمد والمنة » .

وكتب بعد ذلك — بخط مخالف لخط الهكاري — الأبيات السابقة إلى نهايتها .
وكتب بعد ذلك بخط « كويا » : ورقة ٣٢١ . ويجوارها ختم الكتبخانة
الحديوية المصرية .

وكتب المخطوط بخط معتاد واضح بجر أسود ، والخط قليل النقط وغير مضبوط
بالشكل ، وتوجد في نهاية بعض الصفحات كلمات هي مفاتيح الصفحات التالية ،
ومسطرة الصفحات مختلفة فيبلغ عدد السطور أحيانا ٢٠ سطرا ويصل أحيانا
إلى ٢٣ سطرا ، وعدد كلمات السطور حوالي ١٤ كلمة .

ومقاس صفحات الكتاب ٢٨ × ٢٠ سم ومقاس الكتابة ٢٢ × ١٥ سم .
وتوجد تعليقات هامة في بعض هوامش الصفحات كما كتب في صفحة منها :
« هذه الوجهة لإسطة أسطر وكذلك الوجهة التي تليها بخط المصنف الشيخ
نقي الدين ابن تيمية على الحواشي وورقة مفردة وهو ملق جدا إلى الغاية فلذلك
احتيج إلى تأمل ببعض مواضع ستراجع إن شاء الله تعالى » .

تاسعا — رسالة « بيان خاتم النبيين = بيان » :

هذه الرسالة ضمن مجموعة رسائل تحمل رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية ، وهي مجموعة
رسائل أكثرها لابن تيمية تبدأ بمسألة في التصوف أجاب عنها الشيخ عماد الدين
الواسطي ، وتليها في ظهر ص ٢ الرسالة القبرصية ، وآخر رسالة فيها تبدأ ص ٣٩٨
وتنتهي ص ٤٠٤ وهي فتوى لابن تيمية في تخطئة من يقول إن المرتضى كرم الله
وجهه معصوم .

والرسالة التي اعتمدنا عليها هي الرسالة الرابعة ، وهي رسالة ألفها ابن تيمية في الديار المصرية (ما بين سنتي ٧٠٥ - ٧١٢) ردا على سؤال وجه إليه . وقد أدرجها ابن تيمية في أول كتابنا هذا لاتصالها الوثيق بموضوعه ، وقد طبعت أكثر من طبعة ، ولكنني فضلت الرجوع إليها ، خاصة وهي تقابل أكثر من خمسين صفحة من صفحات طبعتنا هذه (ص ٢٥ - ٧٨) .

تبدأ الرسالة في ص ٨٥ من مجموع ٢٠٤ مجاميع تيمورية . وفي السطر الأول من هذه الصفحة كتب : « مسائل سئل عنها فلان تتضمن بيان خاتم النبيين لأصول الدين » . وفي أعلى الصفحة إلى اليسار توجد كلمة « أول » .

وكتب تحت هذا الكلام بحبر أسود وبخط واضح وأكبر ما يلي : « مسائل سئل عنها شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني في بيان خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم لأصول الدين » .

وإلى يسار هذا الكلام كتب بخط دقيق صغير عبارة : « نقلها ابن المحب » . وكتب تحت الكلام السابق وبه نفس الحبر الأسود : « وهذه قاعدة عظيمة جلية مفيدة جدا وهي قابلة للنسخ » .

وبجانبها إلى اليسار كتب : « وكتبه إبراهيم بن محمد بن صالح » . ويوجد تحت الكلام السابق ما يلي : « وفيه الرد على من قال إن الصلاة لا تجوز خلف إمام مالكي لشيخ الإسلام تقي الدين أيضا » . وتبدأ الرسالة في الصفحة التالية (ص ٨٦) وأولها :

« بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . مسائل سئل عنها سيدنا وشيخنا تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، متع الله الإسلام والمسلمين ببقائه :

إن قال قائل : هل يجوز الخوض .. الخ .

والرسالة مسطرتها ١٧ سطرا في كل سطر حوالى ١١ كلمة .

والخط معتاد واضح قليل النقط كتب بحبر أسود والنسخة فيها خروم قليلة
وهى كثيرة السقط فى كثير من المواضع .

ومقاس الصفحة فى الرسالة ١٣ × ١٨ سم ومقاس الكتابة ١١ × ١٥ سم .

وتنتهى الرسالة ص ١٢٥ وآخر عبارة فيها هى :

..... مع شعبة من حال أهل الأهواء .

وكتب بعد ذلك : « والله أعلم . آخر ما وجد بخط شيخ الإسلام فى هذه
المسألة ، والحمد لله رب العالمين » .

والى اليسار بعد ذلك كتب : « بلغ مقابلة ومطالعة بحمد الله وعونه ، كتبه
على بن أحمد بن أحمد المقدسى » .

عاشرا - المطبوعتان : بولاق = ق ، السنة المحمدية (م) .

طبع كتابنا لأول مرة على هامش كتاب « منهاج السنة النبوية فى نقض كلام
الشيعة القدرية » بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ، سنة ١٣٢١ . أى قبل
سبعين عاما تقريبا ، ويبدأ الجزء الأول منه بأول الكتاب وينتهى (ص ٢٧٦)
عند عبارة : « حصل المكون المخلوق عقب التكوين والتخليق لاعم ذلك فى الزمان ،
فأين هذا القول من قولكم » .

وبداية ونهاية الجزء الأول من (م) هى نفس بداية ونهاية الجزء الأول من
(ق) (تنهى م فى ص ٢٦٣) .

الجزء الأول

وأما الجزء الثانى فى المطبوعتين فيبدأ بعبارة : « فصل : ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى ... الخ »

ويتمهى الجزء الثانى من (ق) (ص ٢٦٢) بعبارة « ... والقول يجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فنبت بطلان قولهم على التقديرين » .
وهذه النهاية هى نفس نهاية الجزء الأول فى النسخ المخطوطة : آصافية (ص)، طلعت (ط) ، رامبور (ر) .

ولذلك يمكننا القول أن ناشر هذه الطبعة قسم الجزء الأول من الكتاب (حسب كثير من النسخ المخطوطة) إلى قسمين .

أما الجزء الثانى من (م) فيتمهى فى ص ٢٦٣ وهى تقابل ص ٦٩ من الجزء الثالث من طبعة بولاق .

ويبدأ الجزء الثالث من (ق) بعبارة : « قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم منتهى القدر ... الخ » .

وهى بداية الجزء الثانى فى المخطوطات : « ص » ، « ط » ، « ر » ، كما أشارت إلى ذلك نهاية الجزء الأول فيها ، إلا أن هذه النسخ الثلاث ضاعت منها أوراق فى أول الجزء الثانى ، كما أشرت إلى ذلك من قبل .

أما نهاية الجزء الثالث من (ق) فهى نهاية القسم الأول (حسب تقسيم الناشر) من قسمى الجزء الثانى من الكتاب ، وآخر عبارة فيه (ص ٢٧٨) « ... وأنهم فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهم هؤلاء الذين خالفوهم وقبلوا الحق ورددوا الباطل ، والله أعلم » .

ويبدأ الجزء الرابع من (ق) بعبارة « فصل : وإذا قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف فى مسألة الأفعال الاختيارية ... الخ » (وهى تقابل ظهر صفحة ٩٥ من الجزء الثانى من مخطوطة ص) .

أما نهاية الجزء الرابع من بولاق فهي نفس نهاية الثاني من مخطوطي (ص)،
(ط) وينتهي بهذه العبارة (ص ٢٨٠) : « ... فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاء ،
وهو موجب له بمشيئته وقدرته ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم » .

ونلاحظ وجود تشابه كبير بين المطبوعتين ، وإن كانت نسخة (م) تكمل النقص
في (ق) في قليل من المواضع ، كما سيظهر للقارئ فيما بعد .

وقد ذكرت في مقدمة الجزء الأول من كتاب « منهاج السنة » ما جاء في آخر
الجزء الرابع منه من كلام عن تاريخ نسخ الكتاب وعن نسخت من أجله ، ونقلت
ما ورد في آخره من تقاريظ^(١) .

أما كتابنا — المطبوع على هامش منهاج السنة — فلا توجد إشارة في آخره
إلى ناسخه أو تاريخ ، نسخته ولكن جاء فيه ما قد أشرت إلى بعضه في مقدمة
« منهاج السنة » ، وسأورد هنا منه ما يتصل بكتابنا . ففي ٢٩٩/٤ نجد هذه العبارة :
« يقول طه بن محمود قطرية رئيس التصحيح بالمطبعة الكبرى الأميرية ، وبعد البسملة
والخطبة : « أما بعد ، فإن من فضل الله العميم ، على كل من هدى إلى صراط
مستقيم ، طبع هذين الكتابين الجليلين ، اللذين هما لكل مسلم مسرة قلب ، وقرة عين :
الكتاب المسمى « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » وبهامشه
الكتاب المسمى « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » كلاهما من
مؤلفات الإمام الهمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الحنبلي رحمه الله » .

وبعد تقرير طه للمؤلف والكتابين قال السيد طه (ص ٣٠٠) : « هذا ولما كانت
نسخ الكتابين نادرة ، والحاجة إليهما شديدة ، والرغبة فيهما زائدة أكيدة ، نهض

(١) انظر مقدمة « منهاج السنة » ص ٣٥ — ٥٠ (م) ، ٥٩ ، ٦١ (م) .

بطبعهما حضرات الأماجد المحترمين الشيخ مصطفى البابي الحلبي وأخويه ، جعل الله أعمالهم صالحة ، وتجارتهم رابحة ، وقد بذلنا في تصحيح كليهما المجهود ، وقننا فيه - والله الحمد - المقام المحمود ، على ما في نسخة الأصل من التحريف والسقم ، التصحيف وطغيان القلم ، وما جاء بها من الزيادة والنقصان ، والبياض الذي ترك في الأصل فذهب بحسن البيان ، وليس بيدنا ثانية تساعدنا عليها ، ويكون رجوعنا إذا أشكل أمر الأولى إليها ، بل هي واحدة على علاقتها ، آمنة من علاتها ، وطالما عنانا تحريرها ، وأنصبنا تصحيحها ، لولا أن الله فرج الكرب ، وسهل الصعب ، فأصلحنا فيها مواطن كثيرة ، بالرجوع إلى كتب الحديث والسير الشهيرة ، ومواطن أصلحناها مما تكرر إيرادها في الكتاب ، وأخرى نهينا عليها ليتحرى الواقف عليها الصواب .

ذكر السيد طه أن طبع الكتاب كان بالمطبعة الكبرى الأميرية ، في عهد الدولة الفخمية الخديوية العباسية . . في أواخر ذى القعدة الحرام عام ١٣٢٢ .

وسبق أن أشدت بالجهد الذي بذله السيد طه في تصحيح كتاب « منهاج السنة » وأشرت إلى رجوعه إلى أكثر من نسخة في بعض المواضع من كتاب « منهاج السنة » كما نص هو على ذلك .

أما كتابنا فلا توجد فيه إشارة من المصحح إلى وجود نسخة أخرى عنده ، بل يتكلم دائماً عن « الأصل » و « النسخ » وعن وجود « بياض بالأصل » .

أما طبعة السنة المحمدية فعندى الطبعة الثانية منها (١٩٥١/١٣٧٠) بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد والأستاذ الشيخ محمد حامد الفقي (رحمه الله) وهي بعنوان « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » (وهو يخالف عنوان نسخة بولاق) .

وجاء في صفحة غلاف الجزء الأول ما يلي : « هذه الطبعة على نسخة خطية من ذخائر المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة » . وقد دفعني ذلك إلى محاولة الحصول

على هذه النسخة الخطية فاتصلت بفضيلة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد فذكر أنها عند ابن الشيخ حامد الفقي رحمه الله ، فحاولت الاتصال به مراراً ولكن لم أتمكن من ذلك ، وقيل لى فى مطبعة السنة المحمدية إنهم يبحثون عن النسخة ^(١) . وقد جعل الأستاذان المحققان الإضافات القليلة الموجودة فى هذه النسخة زيادة عمماً فى نسخة (ق) بين قوسين معقوفين ، كما أشارا إلى أرقام الآيات والصور ، وأخرجوا الكتاب فى صورة جيدة ، مع دقة فى الضبط والتصحيح ، ومع بعض التعليقات والملاحظات أحياناً ، وقد أفدت من كل ذلك بلا شك .

منهج التحقيق

لعل القارئ قد لاحظ مما سبق أن كتاب « درة تعارض العقل والنقل » لا توجد منه نسخة كاملة ، بل طبع منه ما يقرب من الثلث ، فى حين أن سائر الكتاب المخطوط لا يوجد فى نسخة خطية واحدة ، بل يقع فى أكثر من نسخة . ولذلك لا يوجد من الكتاب نسخة واحدة يمكن أن تسمى النسخة « الأم » تكون مرجعاً لنا دائماً .

ولذلك فإننى أسلك هنا نفس المسلك الذى سلكته فى تحقيق الجزئين الأول والثانى من كتاب « منهاج السنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل » ، وأساسه أن أثبت فى النص ما يصح عندى ، وأن أشير فى التعليقات إلى القراءة المرجوحة — فى سائر النسخ — أو إلى الخطأ .

(١) انتزعت فرصة زيارتى للدينونة المتترة أثناء تأدية فرضة الحج هذا العام ويبحث عن النسخة الخطية التى أشار إليها الشيخ حامد الفقي رحمه الله فى مكتبة المحمودية فلم أجدها وقيل لى إن الشيخ حامد رحمه الله استعارها من المكتبة .

الجزء الأول

على أنى سوف أقسم الكتاب حسب تقسيم النسخ الخطية التى عندى إلى أجزاء أربعة .

الجزء الأول ينتهى عند نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق وينقسم إلى قسمين :
القسم الأول ينتهى عند نهاية الجزء الأول من طبعتى بولاق والسنة المحمدية ،
والقسم الثانى ينتهى مع نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وأما الجزء الثانى من الكتاب فيقابل الجزئين الثالث والرابع من طبعة بولاق :
القسم الأول منه يقابل الجزء الثالث ، والقسم الثانى يقابل الجزء الرابع .

وأما الجزء الثالث فأوله موجود فى قسم من الجزء الثانى من مخطوطة رامبور
وبقيته يوجد فى نسخة دبان ، وسأقدم هذا الجزء أيضا إلى قسمين بإذن الله .

والجزء الرابع يبدأ مع أول مخطوطة التيمورية وينتهى مع نهايتها على أن ينقسم
كذلك إلى قسمين .

ولما كانت طبعة السنة المحمدية هى أصح وأتم من طبعة بولاق فقد اعتمدت
عليها فى هذا القسم الأول من الجزء الأول من الكتاب وجعلتها هى الأصل ، وما زاد
عليها وضعته بين معقوفتين ، مع ملاحظة ما سبق أن ذكرته من أنى أثبت فى الأصل
الراجح وأشير فى التعليقات إلى المرجوح . وقد أشرت فى الهامش إلى رقم الجزء
بعدد كبير « البنط » وإلى رقم الصفحة (من صفحات طبعة السنة المحمدية)
بعدد صغير « البنط » مثل : ٢٣/١ .

وكما فعلت من قبل فى تحقيق « منهاج السنة » و « جامع الرسائل » فإنى
أشير هنا إلى ما يكون ساقطا من بعض النسخ بأن أضع قوسا واحدا داخله رقم عند
أول مكان السقط ، مثلا : (١) ، وفى نهاية الجملة الساقطة أكتب نفس الرقم وبعده

قوس مثلاً : ١) ، وأشير في التعليقات إلى السقط هكذا مثلاً : (١ - ١) :
ساقط من (م) ، (ق) .

وقد كتبت أسماء السور وأرقام الآيات في صلب الكتاب بعد كل آية وجعلت
ذلك بين معقوفتين [] ، وكذلك جعلت أى زيادة على النص الأصلي بين
معقوفتين .

وحرصت هنا أيضاً على ألا أدخل على النص ما ليس فيه ، ولذلك جعلت
كل العناوين الأساسية والفرعية في هامش الكتاب ، واستعملت الوسائل المطبعية
لإيضاح تسلسل أفكار ابن تيمية ، فمثلاً جعلت القانون الكلى الذى أورده
ابن تيمية في أول الكتاب - وجعل الرد عليه هو موضوع الكتاب الأساسى -
بحروف كبيرة « البنية » ، كما جعلت « الوجوه » الأساسية في رد ابن تيمية -
وعدها ٤٤ وجهاً - بحروف كبيرة في وسط السطر ، في حين جعلت الوجوه
الفرعية في أوائل السطور وقد أضع تحتها خطاً رفيعاً . وكذلك أضع أحياناً مثل
هذا الخط تحت بعض الكلمات التى توضح تسلسل الكلام مثل : قال ، أو : قلت ،
ولهتم جزاً .

وقد حرصت قدر المستطاع على مقابلة ما أورده ابن تيمية من نصوص أو كلام
لغيره من العلماء على كتبهم ، وقد تكون هذه الكتب ما زالت مخطوطة مثل كتاب
« نهاية العقول » للرازي .

* * *

وبعد ، فإننى أكرر شكرى للمشرفين على مركز تحقيق التراث بدار الكتب وعلى
رأسهم الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى ، وكيل وزارة الثقافة ، والأستاذ الدكتور طه
الحاجرى .

الجزء الأول

وقد سن المركز سنة حسنة بتعيين طائفة من خريجي الجامعات للتدريب على تحقيق كتب التراث تحت إشراف الأساتذة المحققين . وقد كلف المركز شابين ناهين بالعمل معي هما : الأخ محمد السيد الجايند، والأخ الطبلأوى محمود سعد . وقد لقيا أثناء تحقيق هذا الجزء نصيبا، ووجدا — بلا ريب — عنتا، والله آمال أن يجزيهما خير الجزاء على ما قدماه إلى من معونة طيبة .

كما أشكر بعض من عاون في المقابلة ومراجعة تجارب الطبع من الشابات الباحثات مثل السيدة نجوى مصطفى كامل ، والسيدة إيزيس زكى قرياقوس . ولا يفوتنى هنا أن أشكر الأخ عبد الفتاح الملاح الذى يقوم بنسخ الأجزاء المخطوطة من هذا الكتاب ، كما أشكر السادة المشرفين على مطبعة دار الكتب والعاملين بها على حسن إخراج هذا القسم الأول من الكتاب .

وأخيرا ، فإننى أسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننى على إتمام هذا الكتاب ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وأن يعلمنا ما ينفع ، ويتفعلنا بما نعلم ، إنه سميع مجيب ما

دار الكتب بالقاهرة فى الخميس ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩١
٦ مايو سنة ١٩٧١ محمد رشاد سالم

رموز الكتاب

- م = طبعة مطبعة السنة المحمدية .
- ق = طبعة المطبعة الأميرية ببولاق .
- س = مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول .
- ص = مخطوطا مكتبة آصافية (حيدرآباد) .
- ط = مخطوطا مكتبة طلعت (دار الكتب المصرية) .
- ر = مخطوطا مكتبة رامبور (بالهند) .
- د = مخطوط دبلن (بأيرلندا) .
- ت = مخطوط التيمورية (دار الكتب المصرية) .
- ش = مخطوطة دمشق .
- هـ = مختصر الهكاري .
- بيان = رسالة بيان خاتم النبیین (مجموعة رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية)

[illegible]

البرصة الثالثة — الهندستان الأولى والأخيرة من الجزء الأول من مخبر طوطمات بدار الكتيب المصري = ط

الحمد لله الذي جعل
في كتابه الامم
الاولى القاموس
والثاني المصباح
والثالث المنهاج
والرابع النور
والخامس السراج
والسادس المرجع
والسابع المعارج
والعاشر المسارح

جواب السلام بن شبنه لا ان قدس الله روحه وزيادته

38812

7

10

هنا فخطا الانصاف والعدل في ذرة تغاضض
العقل والنقل تصنيه الآية الظاهرة، والتجدي- الالهية
ما شطت العصي بل فادارة الاله من شيخ الاسلام
بجر العلمهم وصدر القروم الناصر
الحايد الزاهد تقي الدين الانصاف
احمد بن محمد بن عبد السلام
بن تيمية الحارثي قري
الدرهم وندر
ضميمة
امين

[illegible]

[illegible][illegible]

سأول من سألني عن هذا الكتاب

مستأيل شيخ الإسلام بن تيمية

وهذا ما وجدته في نسخة بخطه

في تاريخ ختم الدين علي بن طاهر

في سنة ٧٧٠

الورقة الثالثة - الصفحة الأولى من خطوطه في تاريخ ختم الدين بن طاهر الكتيب = بيان